INTOSAI

الدولية
المجـــــــلة

للتدقيق الحكومي

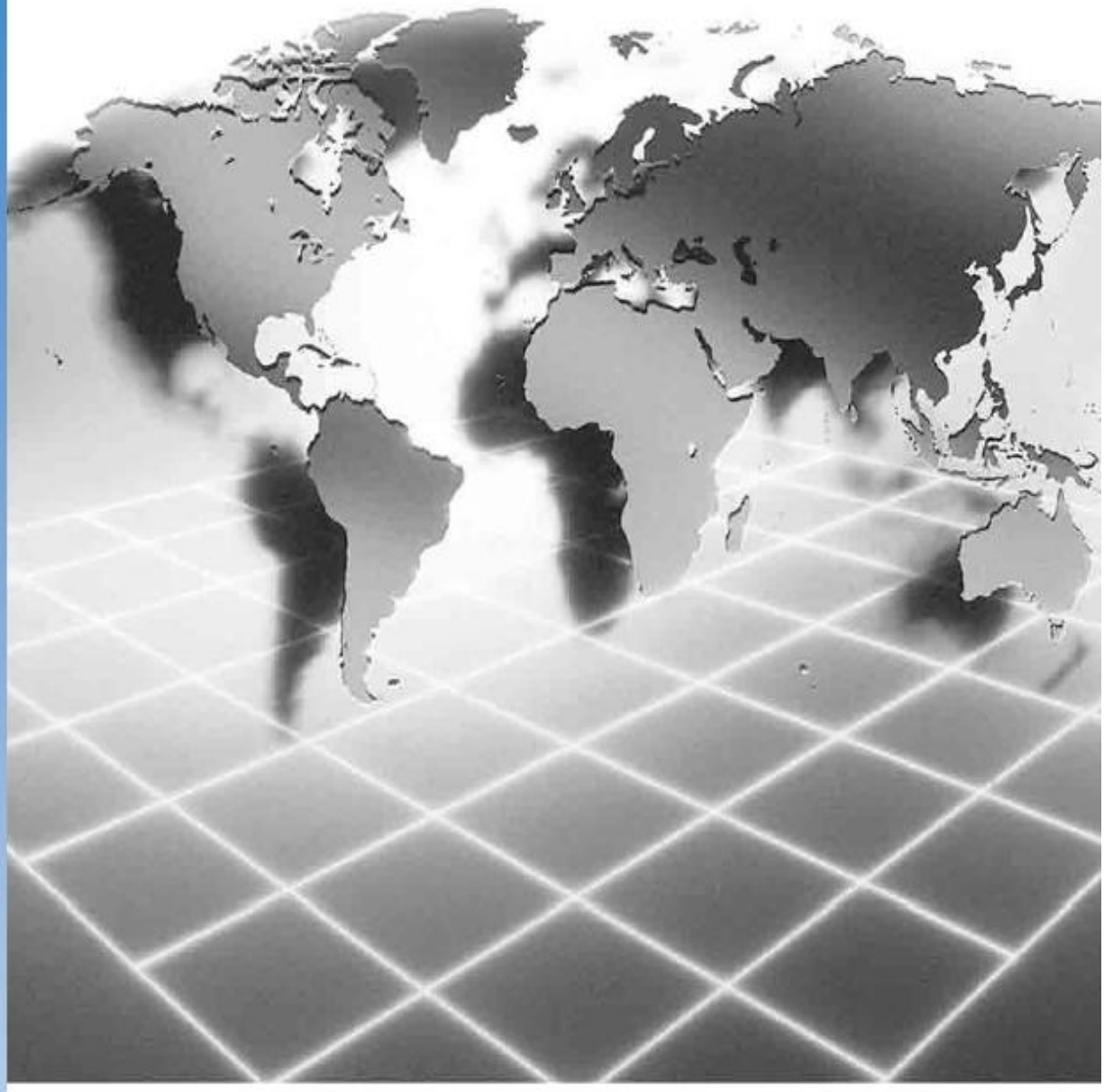

July 2011 يوليو 2011

يوليو 2011

المجلد 38، العدد3

المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي 2011

هيئة التحرير

جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا.
شيلا فريزر، المدقق العام ، كندا.
فائزة الكافي ، رئيس أول ، لدائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو ، المراقب العام وكالة ، الولايات المتحدة الأميركية.
كلود اوزبالدو روسيان، مراقب عام ،فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

هيلين هيسنغ (الولايات المتحدة).

رئيس التحرير

موريل فورستر (الولايات المتحدة).

مساعدو رئيس التحرير

لندا سيليفاك (الولايات المتحدة).
كريستوفر ليونز (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون

مكتب المدقق العام (كندا).
سودا كريشنان(اسوساي-الهند).
لوسيان سيكالو (اسباساي-تونجا).
أمانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا).
الأمانة العامة للأوروساي (اسبانيا).
خميس حسني (تونس).
باديرا ايسبينوزا مورينو (فنزويلا).
الأمانة العامة للانتوساي (النمسا).
مكتب مسائلة الحكومة (الولايات المتحدة).

الإدارة

سابرينا تشايس (الولايات المتحدة).
بول ميلر (الولايات المتحدة)

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي

خوان بورتال مارتينيز، المدقق العام لاتحاد الرقابة العليا ، المكسيك، *رئيس المجلس*
ترانس نومبيبي، مراقب عام مكتب المراقب العام، جنوب أفريقيا، *النائب الأول لرئيس المجلس*
أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة، السعودية، *النائب الثاني لرئيس المجلس*
جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا، *أمين عام المجلس*
لي جياي، مدقق عام مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية
بول ار اس اولسوورث مدير تدقيق مكتب التدقيق لجزر الكوك
زيريو بوجي، رئيس غرفة الحسابات ، كوديفوا
بال سابودي ، الرئيس المفوض، هنغاريا
فينود راي، مراقب ومدقق عام الهند
هونغ سيك كيم، رئيس ديوان الرقابة والتفتيش ، كوريا
علي الحسناوي، المدقق العام للجنة الشعبية العامة لأعمال التدقيق والرقابة الفنية، الجماهيرية العربية الليبية
لويس منتينيغرو ايسبينوزا، رئيس المجلس الأعلى للرقابة العليا ، نيكاراغوا
يورغن كوزمو، المدقق العام في ريكسيرفيسيون، النرويج.
سيرجي فاديموفتش ستيباشين، رئيس غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية
ويزلي غالوي، مدير التدقيق وكالة، مكتب التدقيق الوطني، سانت كيتس و نيفس
امياس مورس، *المراقب والمدقق العام في مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة*
جين دودارو، المراقب العام وكالة لمكتب مسائلة الحكومة، الولايات المتحدة الأميركية
كلود أوسبالدو روسيان أوزكاتينغ، المراقب العام ، فنزويلا

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير(كانون ثاني)، أبريل(نيسان)، يوليو(تموز)، أكتوبر(تشرين أول) ، باللغات العربية ، والانكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
Room 7814 nw 441 G Street N.W.
Washington D.C. 20548, USA
phone:202 512 4707
Fax: 2025124021
e-mail: *intosiajournal@gao.gov*

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت :
www.intosai.org أو على موقع المجلة
intosaijournal@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :
Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilm International, Ann Arbor. Michigan, U.S.A

المحتويات

المقال الافتتاحي 2

أنباء موجزة 4

إصدار الأحكام بشأن الاهمية النسبية في عمليات التدقيق الحكومي: تجارب مدققي الحكومات الصينية المحلية..... 12

تقرير عن مؤتمر العربوساي 17

تقرير عن المراقبين العامين للكومنولث 23

في دائرة الضوء، المعايير الدولية لاجهزة الرقابة 23

تقرير عن التعاون بين الانتوساي والمانحين ...

من داخل الانتوساي 25

اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي..... 36

مفكرة الانتوساي... 41

www.intosaijournal.org

تشارك الخبرات التكنولوجية

المقال الافتتاحي

يعيش مجتمع الانتوساي اليوم في عصر يشهد نموا متسارعاً في ابتكار تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات وتطويرهما . ومع تصاعد دينامية اليات العمل ونظمه التقليدية وازديادها تشعبا وتعقيدا وتنامي اتمتتها، بات حجم الفرص المتاحة لاستخدام التكنولوجيا في تحسين الكفاءة وتعزيز التعاون وخفض النفقات اكثر اتساعا قياسا الى الماضي. وقد كانت منظمة الانتوساي شانها شان المؤسسات الرقابية الاخرى سباقة إلى اعتماد التكنولوجيا وتوظيف جانب من تطبيقاتها، ففي مؤتمر الانكوساي العشرين مثلا، بادرت لجان المنظمة وتشكيلاتها الاخرى الى طبع مابحوزتها من وثائق ومواد الكترونية على الاقراص المدمجة وسواقات الذاكرة الومضية (USB) لتوزيعها على المشاركين في المؤتمر مما اسهم في خفض كمية الورق المستهلك في الطباعة وقلل من حجم الوثائق التي ينبغي على المشاركين حملها معهم الى بلدانهم. وفي مؤتمر الاوروساي الثامن الذي انعقد هذه السنة في لشبونة، استخدمت شبكة الويب في نشر الوثائق الرسمية الخاصة بالمؤتمر، وجهز المشاركين بحواسيب الكترونية محمولة ليتسنى لهم الاطلاع على هذه الوثائق خلال سير اعمال المؤتمر.

من بين الامثلة الاخرى اللافتة للنظر على استخدام التكنولوجيا هي اداة التعاون التي استحدثتها منظمة الانتوساي، وهي منبر عمل الكتروني مخصص للاتصالات الداخلية بين اجهزة الانتوساي، صممت، كما سبق واشار اليها جهاز الرقابة الهندي في احد اعداد المجلة للسنة الماضية، لتسهيل آليات اتخاذ القرار بين اجتماعات المجلس السنوية ومؤتمرات الانتوساي التي تعقد كل ثلاث سنوات. هذه الاداة المتاحة بخمس لغات تجمع مابين الوثائق والبريد الالكتروني والتقاويم وادوات الاتصال في الوقت الحقيقي بغية تمكين اعضاء المنظمة من التعاون والتواصل فيما بينهم والتعامل مع البيانات. وقد وصل عدد مستخدمي الاداة حتى الان الى مايربو على 680 مستخدما موزعين على 133 بلدا. وقد استحدث حتى الان اكثر من 60 منبرا لمجموعات عمل الانتوساي والامانة العامة للمنظمة ومبادرة تنمية الانتوساي ومجلة الانتوساي للتدقيق الحكومي.

لايقتصر ادخال التكنولوجيا في عمل الانتوساي على شبكة الانترنت فحسب، اذ استخدم اسلوب عقد المؤتمرات عن بعد في عقد اجتماعين من اصل

اربعة اجتماعات لفريق الانتوساي الذي كلف بمتابعة الازمة المالية العالمية. وقد اشاد اعضاء الفريق بهذا النوع من المؤتمرات لفاعليته واسهامه في توفير وقت المشاركين واموالهم ناهيك عن انتفاء الحاجة لسفرهم مسافات شاسعة من اجل حضور اجتماع.

ان منظمة الانتوساي زاخرة بالامثلة عن كيفية استغلال الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاعضاء فيها للتطبيقات التكنولوجية الحديثة. ففي خبر لمكتب التدقيق الحكومي الفيتنامي يرد في هذا العدد من المجلة نرى ان المكتب استعان بدائرة تلفزيونية مغلقة في توقيع مذكرة تفاهم مع جهاز الرقابة العالي في البرتا بكندا. و فضلا عن كل ذلك، يعكف مكتب مسائلة الحكومة الاميركي (GAO) في الوقت الحاضر على توظيف التكنولوجيا بطرق واشكال شتى للارتقاء بمستوى كفاءة عمله. اذ ينهمك الان بتطوير مجموعة ادوات واجراءات الكترونية لتوظيفها في تنظيم انسيابية العمل. وقد زود موظفيه بحواسيب الكترونية محمولة مجهزة ببرمجيات تتيح لهم العمل بسرية تامة من أي مكان مهما كان نائيا عن المكتب كما لو كانوا جالسين بالفعل في مكاتبهم. كما اسهمت وسائل التعاون، من قبيل المؤتمرات الفديوية والمؤتمرات عن بعد فضلا عن نظام داخلي لادارة محتويات المواقع الالكترونية وبرنامج ادارة الوثائق الالكترونية، في تعزيز التعاون المتبادل بين منتسبي المكتب سواء كانوا في نفس المكان ام لا، من دون المساس بالمسؤولية المحاسبية للموظف. لا بل يعتمد المكتب الان تقنيات اخرى مثل ملفات البودكاست - وهي ملفات رقمية تسجيلية صوتية ومرئية - وتقنية المواقع الالكترونية المتنقلة، ومواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر ويوتيوب، متوخيا جعل العمل الجماعي اكثر فاعلية.

وما هذه الامثلة الا جزءا يسيرا من سبل استخدام منظمة الانتوساي واعضائها للتكنولوجيا في تطوير التعاون والتبادل المعرفي وتعزيز كفاءة اجراءاتها. من هنا، وانطلاقا من تطلع الانتوساي الى المستقبل وتحضيرها لانعقاد مؤتمر الانكوساي الحادي والعشرين المقرر اقامته في بكين، يسر المنظمة دعوتكم لرفد المجلة بالمقالات حول دور التكنولوجيا في تطوير العمل الرقابي في مؤسساتكم وفي تعزيز مشاركاتكم في مبادرات الانتوساي، راجين اطلاعنا على تجاربكم والتحديات التي واجهتموها في استخدام التكنولوجيا، لاسيما في الدول او البلدان التي تقف قيود الكلفة والبنية التحتية حائلا امام ذلك. ان هذه الدعوة نابعة من قناعتنا بان تعريف وسط الانتوساي بهذه التجارب هو جزء لا يتجزء من رسالة المجلة الهادفة الى نشر المعرفة. عليه، كلنا امل بان ارسال ما لديكم من مقالات ودراسات حالة لغرض نشرها في الاعداد القادمة سيلهم الاخرين للخروج بالمزيد من الافكار المبتكرة ووضع الحلول الناجعة للتحديات القائمة. راجين ارسال مقالاتكم ودراساتكم على البريد الالكتروني الاتي: (intosaijournal@gao.gov).

أخبار موجزة

NEWS IN brief

اذربيجان

احدث نشاطات غرفة الحسابات

انتهت غرفة الحسابات في جمهورية اذربيجان من المصادقة على تقريرها السنوي الخاص بانشطة الغرفة خلال 2010 ورفعه الى البرلمان.

كما تبنت مؤخرا وفقا لقرارات مجلس ادارة الغرفة طائفة من الاجراءات التنظيمية والقانونية الهادفة الى ضمان جودة عملياتها التدقيقية وتطوير فاعليتها، منها:

- جملة لوائح قانونية للتحقق من مدى التزام المؤسسات الخاضعة لرقابة غرفة الحسابات بالتشريعات التنظيمية والقانونية فيها.
- تعليمات قانونية خاصة بالادارة لضمان جودة اجراءات التدقيق المتبعة في الغرفة.
- مجموعة قواعد خاصة بمراقبة تنفيذ تعليمات المجلس حول نتائج عمليات التدقيق التي تجريها غرفة الحسابات.
- تعليمات تنفيذ عمليات التدقيق المشترك والمتوازي مع الاجهزة الرقابية الاخرى.
- تعليمات قانونية خاصة بحيازة الادلة خلال عمليات التدقيق.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بغرفة الحسابات على:

البريد الالكتروني:
office@ach.gov.az
الموقع الالكتروني:
www.ach.gov.az

العراق

ديوان الرقابة المالية يحتفل بذكرى تاسيسه الرابعة والثمانين

احتفل ديوان الرقابة المالية بذكرى مرور 84 عاما على تاسيسه، والتي حلت في التاسع من مارس - اذار 2011. والقى الدكتور عبد الباسط تركي سعيد، رئيس الديوان، كلمة الافتتاح التي استهلها بتوجيه التهنئة الى العاملين كافة، ثم استعرض بعدها التحديات الكبيرة التي تكتنف عمل الديوان في الوقت الراهن، مؤكدا على عزم الديوان على النهوض بواجباته بكل تجرد ومهنية رغما عن كل التحديات.

وقد تخلل الحفل توزيع المكافآت على الدوائر والاقسام المتميزة تقديرا لادائها اللافت. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان الرقابة المالية على:

البريد الالكتروني:
bsa@bsairaq.net
الموقع الالكتروني:
www.bsairaq.net

كوريا

تعيين رئيس جديد لمجلس ادارة جهاز الرقابة والتفتيش

في الحادي عشر من اذار 2011 تقلد الدكتور كون يانغ العمل منصب رئيس جهاز الرقابة والتفتيش الكوري (BAI) لفترة تمتد الى 4 سنوات. وبهذا المنصب يكون السيد يانغ مخولا لشغل مركز الامين العام للمنظمة الاسيوية لمؤسسات الرقابة العليا خلفا لسلفه السيد هوانغسيك كيم الذي ترك منصبه في ايلول 2010 اثر تكليفه بمهام رئيس وزراء كوريا.

كون يانغ

يتمتع السيد يانغ بسجل وظيفي متميز، فعلى مدى اربعين سنة عمل استاذا للقانون في جامعة هانيانغ وجامعات اخرى، اصبح بعدها عميدا لكلية القانون في جامعة هانيانغ بين عامي 1999 و 2002، كما ترأس عددا من الجمعيات الاكاديمية المرموقة مثل الجمعية الكورية للقوانين العامة بين سنتي 2004 و 2005.

وقبل توليه رئاسة جهاز الرقابة والتفتيش الكوري، شغل د. يانغ منصب رئيس اللجنة الكورية لحقوق الانسان ومكافحة الفساد في عامي 2008- 2009. كما تولى مسؤولية عدد من اللجان الاستشارية بصفته المشاور السياسي لوزارة توحيد الكوريتين ومفوضا للجنة اصلاح مكتب المدعين العامين الاعلى.

للسيد هانغ مؤلفات كثيرة في موضوعات القانون الدستوري وسوسيولوجية القانون الى جانب عدد كبير من المقالات في مجال القانون.
وهو يحمل درجتي البكالوريوس والدكتوراه في القانون من كلية القانون بجامعة سيئول. وهو حاصل على الماجستير في الاجتهاد القضائي المقارن من جامعة تكساس في اوستن في سنة 1976 وعمل استاذا زائرا في جامعة كاليفورنيا في بيركلي بالولايات المتحدة الاميركية.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بجهاز الرقابة والتفتيش الكوري على:

البريد الالكتروني:
koreasai@koreasai.go.kr
الموقع الالكتروني:
http://english.bai.go.kr

الكويت

احدث نشاطات ديوان المحاسبة الكويتي

انطلاقا من روح التعاون المتبادل وتشارك الخبرات مع المؤسسات الرقابية الاعضاء في منظمة الانتوساي، استقبل ديوان المحاسبة في دولة الكويت (SAB) في اذار 2011 المراقب العام لجمهورية منغوليا والوفد المرافق له بهدف الاطلاع على عمل الديوان وعلاقته بالدوائر الحكومية الاخرى، علاوة على انشطته التدريبية في الداخل والخارج ودور قسم تكنولوجيا المعلومات ومهامه. وكان الديوان قد نظم برنامجا تدريبيا بين الرابع والعشرين من نيسان والاول من ايار 2011 حول اجراءات التدقيق المالي وتدقيق الاداء وتدقيق تكنولوجيا المعلومات شارك فيها عدد من المدققين من جهاز الرقابة العالي المونغولي.
من جانب اخر، شارك جهاز الرقابة الكويتي في المؤتمر الثالث لمنظمتي العربوساي والاوروساي، وفي اجتماع مجلس ادارة العربوساي الذين عقدا يومي 29، 30 اذار 2011 في ابوظبي بالامارات العربية المتحدة. هذا ونظم وفد الديوان الكويتي خلال الاجتماعين معرضا في بهو الفندق للوفود المشاركة ضم انجازات الديوان ونشراته وانشطته.

كما نظم الجهاز حملة توعوية تحت عنوان "معا نحو التفوق" من 22 ايار ولغاية 9 حزيران 2011 تهدف الى زيادة الوعي المهني لمنتسبي الجهاز والتزامهم بالخطة الاستراتيجية، تضمنت اقامة ورشة عمل وحلقات دراسية ومنتديات ودورة تنافسية لتحقيق التفوق الوظيفي.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بديوان المحاسبة الكويتي على:

البريد الالكتروني:
president@sabq8.org,
training@sabq8.org

الموقع الالكتروني:
www.sabq8.org

ماليزيا واندونيسيا

اجتماع فني حول دراسة مزدوجة عن ادارة غابات المنغروف

اجتمع اكثر من 40 مسؤولا رقابيا من دائرة التدقيق الوطنية الماليزية وجهاز الرقابة الاندونيسي (BPK) بين 23 و 27 من شباط 2011 في جزيرة لانكاوي الواقعة في ولاية كيدا الماليزية لبحث اطار التقرير الخاص بالدراسة المزدوجة عن ادارة غابات أشجار المنغروف الاستوائية في مضيق ملقة.

وتعد هذه ثاني دراسة تدقيقية مزدوجة يقوم بإعدادها الطرفين وفقا لمذكرة تفاهم موقعة بينهما، فقد سبق لهما الاشتراك في عمل دراسة حول موضوع إدارة الغابات. ترأس الوفد الاندونيسي الدكتور هادي بيرنومو، رئيس جهاز الرقابة الاندونيسي، الذي ضم بين أعضاءه المستشار العام لجمهورية اندونيسيا. وعلى هامش الاجتماع الفني، بحث المراقب العام الماليزي السيد تان سري بوانغ والدكتور بيرنومو جملة من القضايا تضمنت وضع الأنشطة الجارية والمستقبلية في ظل مذكرة التفاهم وإمكانية إنشاء تحالف بين مؤسسات الرقابة العليا في الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). علاوة على بحث هذه الموضوعات، كان الاجتماع بمثابة فرصة للمشاركين للتعارف والاستمتاع بجمال جزيرة لانكاوي. وفي ختام الاجتماع تبادل الطرفان عددا من الاتفاقيات الثنائية. وحدد شهر تشرين أول 2011 موعدا لعقد الاجتماع القادم في مانادو، عاصمة مقاطعة سلاويسي الشمالية الاندونيسية.

تان سري بوانغ، المراقب العام الماليزي، (إلى اليسار)، والدكتور هادي بيرنومو، رئيس جهاز الرقابة الاندونيسي، (إلى اليمين)، يترأسان الاجتماع الفني حول الدراسة الموازية لإدارة غابات المنغروف الذي عقد في شباط 2011.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بجهاز الرقابة العالي الاندونيسي على:

البريد الالكتروني:
jbaudit@audit.gov.my,
ag@audit.gov.my
الموقع الالكتروني:
www.audit.gov.my

مالي

مكتب المراقب العام يصدر تقرير نهاية الخدمة

في آذار 2011 الماضي، اختتم سيدي ديارا دورته الرئاسية البالغة سبع سنوات في منصب رئيس دائرة المراقب العام في مالي (OAG)، حيث اصدر تقرير نهاية الخدمة الذي ضم ملخصا بمنجزات الدائرة والتحديات التي واجهتها مع بداية تشكيلها قبل سبع سنوات خلت. ومما يجدر ذكره أن السيد ديارا هو أول مراقب عام لدائرة مراقب عام مالي التي تأسست سنة 2004. ورغم كونها ما تزال عضو غير رسمي في منظمة الانتوساي، إلا أن دائرة المراقب العام تحظى بالاستقلالية في اختيار عمليات التدقيق وممارسة عملها وحرية الإبلاغ عن نتائج عملياتها الرقابية إلى رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان. يبلغ عدد منتسبيها 100 موظف وهي تقوم بأعمال التدقيق المالي وتدقيق الأداء. وللدائرة شراكات مع المؤسسات الرقابية على الصعيدين المحلي والدولي. منها على وجه الخصوص اتفاق شراكة ثنائية أبرمته مؤخرا مع دائرة المدقق العام الكندية بهدف ترسيخ أنشطتها المهنية والوظيفية.
يمكن الحصول على نسخة من تقرير نهاية المدة باللغة

الفرنسية على الموقع الالكتروني للدائرة.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدائرة المراقب العام في جمهورية مالي على:

البريد الالكتروني:
ddoumbia@bvg-mali.org
الموقع الالكتروني :
www.bvg-mali.org

هولندا

إطلاق مبادرة بعنوان "الالتزام بالمسائلة العامة" إضافة إلى موقع الكتروني

أطلقت محكمة التدقيق الهولندية مؤخرا مبادرة واسعة النطاق حول التطورات الحاصلة في ميدان المعلومات والمسائلة المحاسبية تحت عنوان "الالتزام بالمسائلة العامة"، هدفها استغلال ثورة المعلومات في النهوض بواقع المسائلة. ففي السابق كان وصول المعلومات إلى المستفيدين يتم وفق آلية منطقية تنطوي على عدد من المراحل المتعاقبة، تبدأ بتجهيز البيانات ومن ثم استخدامها وإدارتها وتنتهي إما بالتخلص منها أو حفظها. أما اليوم فان الأمور باتت تأخذ منحى أكثر تعقيدا. فحالما ينتهي إعداد البيانات فإنها سرعان ما تغدو في متناول سلسلة واسعة من المستفيدين الذين يقومون بدورهم بإعادة استخدامها وإدخال التعديلات عليها ومن ثم خزنها. علما أن عدد من يستطيعون الوصول إلى البيانات يزداد ازديادا مضطردا يوما بعد يوما.

هذا الواقع بات يشكل معضلة للحكومات، ومنها هولندا، فقد لاحظت محكمة التدقيق الهولندية أن تزايد حجم المعلومات الواصلة للبرلمان الهولندي لا يعني بالضرورة أن يؤمن للبرلمان دراية أفضل أو يضمن له استعدادا اكبر لخوض النقاشات البرلمانية. بيد انه من جهة أخرى، مازال حريصا على اقتناء معلومات موثوقة يستطيع التعويل عليها في حل المشكلات السياسية المعقدة.

تحتل قيم الشفافية والمسائلة صدارة القيم التي تؤمن بها محكمة التدقيق الهولندية، وهي من هذا المنطلق تسعى جاهدة للتكيف مع الثورة المعلوماتية ووضع الحلول الملائمة للتحديات التي تلقي بظلالها على المحكمة. لذلك فهي تسعى من خلال مبادرة الالتزام بالمسائلة العامة إلى استقطاب عدد كبير من الفاعلين في هذا الميدان لإنشاء تجمع للخبراء المهتمين بموضوع المسائلة العامة، كي يتسنى لأعضائه تبادل خبرات الآخرين وتجاربهم الرامية إلى تحسين واقع المسائلة باستخدام المعلومات بطرق متنوعة.

وكانت المحكمة قد أطلقت هذه المبادرة في 17 آذار 2011 خلال اجتماع حضره ممثلون عنها وعن الحكومة الهولندية والدوائر المحلية علاوة على مندوبين من القطاع الخاص.

وجاء انطلاق المبادرة بالتزامن مع إطلاق موقع الكتروني باللغة الهولندية www.passievoorpubliekeverantwoordingnl هو بمثابة منبر أساسي يلتقي حوله أعضاء التجمع. فيمكن مثلا لخبير مختص في نقص البيانات الديمقراطية أن يضع مدونة على الموقع ويرفدها بالمقالات بانتظام، أو لخبير آخر أن يستطلع مدى مساهمة المعلومات الصحيحة والمسائلة في زيادة ثقة العموم بالحكومة. فلدى الكثير من أفراد المجتمع على اختلافهم اهتمام في شبكة الانترنت للبحث عن الأخبار والمستجدات في ميدان المسائلة العامة والعمل على نشرها. كما أنشأت مجموعة تضم خبراء في المسائلة العامة باسم مجموعة لنكدن. كما يسر محكمة التدقيق الهولندية أن تدعو الأجهزة الرقابية الزميلة لإرسال أمثلة على نجاحهم في تعزيز المسائلة عبر إتباع سبل جديدة في استخدام المعلومات، وذلك على البريد الالكتروني المبين أدناه.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة التدقيق الهولندية على:

البريد الالكتروني:
internationalaffairs@rekenkamer.n
الموقع الالكتروني:
www.rekenkamer.nl

رومانيا احدث أنشطة محكمة الحسابات

في إطار المساعي المبذولة لمناغمة إجراءاتها مع الممارسات الدولية الأفضل في مجال بناء القدرات، أصدرت محكمة الحسابات الرومانية (RCA) مؤخرا خطتها الإستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية للسنوات 2011-2014 التي تم وضعها بالاشتراك مع احد الاستشاريين الدوليين في إطار مشروع يرعاه البنك الدولي. كما قامت المحكمة بنشر عدد من الخطط الإستراتيجية المتعلقة بالتنمية المؤسساتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على موقعها الالكتروني باللغتين الرومانية والانجليزية.

أصدرت المحكمة أيضاً كراس دليلي يتناول تقييم نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة لفائدة المدققين الخارجيين وهو منشور على موقعها الالكتروني. تضمن الدليل كذلك ترجمة باللغة الرومانية لدليل الانتوساي للحوكمة الرشيدة. وفي سياق حملة التوعية بالمعايير الدولية لمؤسسات الرقابة العليا وأدلة عمل الانتوساي للحوكمة الرشيدة نشرت محكمة الحسابات الرومانية معاييرها التدقيقية في أيار 2011 مع الترجمة الرومانية لأول ثلاث مستويات من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة وقامت بنشرها على الموقع الالكتروني للمحكمة. كما وقعت المحكمة اتفاقية تعاون مع جمعية التدقيق الداخلي استوحيت من مذكرة التفاهم الموقعة بين منظمة الانتوساي ومعهد المدققين الداخليين. تعترف الاتفاقية بالمعايير المعتمدة لدى الطرفين وتستعرض آلية التعاون المتواصل.

جهاز الرقابة السلوفاكي يزور رومانيا بدعوة رسمية

الصورة: نيقولاي فاكاروي، رئيس محكمة الحسابات الرومانية، (إلى اليسار) يرحب بالسيد جان جاسوفسكي، رئيس جهاز الرقابة السلوفاكي، (إلى اليمين) خلال زيارته إلى رومانيا.

بدعوة من نيقولاي فاكاروي، رئيس محكمة الحسابات الرومانية، زار رومانيا في آذار 2011 وفد من سلوفاكيا برئاسة السيد جان جاسوفسكي رئيس جهاز الرقابة العالي السلوفاكي. ويأتي هذا اللقاء ردا على زيارة رسمية قام بها السيد فاكاروي إلى سلوفاكيا في خريف 2010. خلال الاجتماع الأولي في مقر المحكمة بحث الطرفان آفاق التعاون الثنائي في المستقبل في ظل الاتفاقية الحالية وواقع منظمتي الانتوساي والاوروساي. وقبيل نهاية الاجتماع قام خبراء من المحكمة بتقديم عروض توضيحية تمحورت حول الموضوعات الآتية:

- نطاق عمل محكمة الحسابات الرومانية وتنظيمها وإدارتها وأنشطتها (مع التركيز بنحو خاص على تطوير عمل المحكمة خلال الأزمة المالية والاقتصادية القائمة).
- وضع مسودة خطة الرقابة والتدقيق وتوجيه أنشطتها (تحديد أهم الموضوعات الاجتماعية المتعلقة بالتدقيق).
- ضمان جودة التدقيق.
- نشر نتائج التدقيق (إستراتيجية خاصة بالمعلومات العامة)
- التعاون مع المؤسسات المعنية بإجراء تحقيقات جنائية.
- التجارب المكتسبة من تطبيق توصيات المحكمة.
- وضع خطة إستراتيجية للموارد البشرية.

بعدها انتقل الوفد السلوفاكي إلى مدينة بيتستي للقاء عمدة المدينة وتبادل المعلومات مع ممثلي غرفة الحسابات في مقاطعة ارجس والمكتب الإقليمي في كوسايس لإرساء تعاون دائم.

ممثلو المحكمة الرومانية والجهاز السلوفاكي خلال سلسلة اجتماعات في رومانيا

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات الرومانية على:

البريد الالكتروني:
international.romania@rcc.ro
الموقع الالكتروني:
www.curteadeconturi.ro

جنوب إفريقيا

جهاز الرقابة العالي يحتفل بذكرى تأسيسه المئوية

في الثاني عشر من أيار 2011، احتفل مكتب المراقب العام في جنوب إفريقيا (AGSA) بذكرى تأسيسه المئوية. وقد نظم المكتب برنامجا احتفاليا للمعنيين بالمؤسسة على مدى عام كامل. وكان الاحتفال الأولي بذكرى التأسيس بسيطا لم يخرج عن تسليط الضوء على بعض احدث الأنشطة البارزة.

وقد أكدت آراء الحضور الإيجابية الغامرة بخصوص هذا الحدث تحقيق هدف مكتب المدقق العام الجنوب أفريقي الساعي إلى التأكيد على المحتوى الفني عند تشاطر ثقافات جنوب إفريقيا المتنوعة، تاريخها الغني إضافة لمباهجها الطبيعية الكثيرة.

كما تشرف مكتب المدقق العام الجنوب أفريقي بالفوز بعدد من الجوائز مؤخراً، وعلى وجه الخصوص جائزة يورغ كاندوتش في المؤتمر العشرون للأنتوساي تقديراً لمساهماته التي قدمها للإنتوساي. كما تلقى المكتب جائزة محلية عن مساهمته في تدريب وبناء قدرات المحاسبين والمدققين المهنيين الجدد والشباب. من ناحية تركيزه الاستراتيجي، يدعم المكتب عدداً من برامج التدريب لزيادة المتاح من المتخصصين الماليين، مما يساعد في سد النقص في المهارات في أفريقيا الجنوبية.

وفي غمرة إحتفالاته، ينوي المكتب إستغلال الفرصة للمضي قدماً في ما حققه من إنجازات إلى الآن وبذل الجهود سعياً إلى تحقيق تفويضه بتعزيز الديمقراطية وبناء ثقة الجمهور من خلال التدقيق.

لمزيد من المعلومات إتصل بمكتب المدقق العام في جنوب إفريقيا:
بريد اليكتروني:
agsa@agsa.co.za
موقع اليكتروني:
www.agsa.co.za

سويسرا

مكتب التدقيق الوطني السويسري ينشر تقريره السنوي لعام 2010

سنوياً يُعلِم مكتب التدقيق الوطني السويسري، الجهاز الرقابي العالي للاتحاد السويسري، اللجنة المالية العليا والمجلس الفيدرالي عن نطاق عمله التدقيقي وعن نقاط تركيزه، إلى جانب أهم ما يكتشفه من حقائق. ويدعم عمل مكتب التدقيق الوطني السويسري كل من البرلمان في نشاطات الإشراف، الى جانب المجلس الفيدرالي في إشرافه الإداري ويدقق المكتب جميع مستويات تنفيذ الموازنة.

يقدم التقرير السنوي لعام 2010 نظرة عامة على سعة العمل التدقيقي لمكتب التدقيق الوطني السويسري ونتائجه للسنة المنتهية تواً؛ يتوفر هذا التقرير على الموقع الاليكتروني للمكتب:
www.efk.admin.ch
كما يحتوي الموقع على تقارير عن عمليات التقييم والتدقيق، مثل إختبارات الانبعاثات من

مركبات الطرق، البحوث الزراعية، ونظام التعرفة للخدمات الطبية، وجودة البيانات لموازنة الموارد وتعويض الاعباء.

خلال 2010، قدم مكتب التدقيق الوطني السويسري تقريرا تحريريا الى اللجنة المالية العليا حول عمليات تدقيق الإشراف المالي والبيانات المالية لسنة 2009 و 2010. وقد أشر المكتب نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والعيوب في إدارة المشاريع التي جرى تحديدها خلال سير عملياته التدقيقية.

وفيما يتعلق بمشتريات البضائع والخدمات، دعا مكتب التدقيق الى الالتزام بأحكام قانون المشتريات والدعوات العامة لتقديم العطاءات.

كما يدقق المكتب مؤسسات الرعاية الاجتماعية الفيدرالية، والمؤسسات والكيانات الاخرى، والمنظمات الدولية.

لمعلومات اوفر إتصل بمكتب التدقيق الوطني السويسري:

بريد أليكتروني:
info@efk.admin.ch

الموقع الاليكتروني:
www.efk.admin.ch.

فيتنام

خطة عمل لتطبيق إستراتيجية تطوير مكتب التدقيق العام

لمدة 16 عام، كان مكتب التدقيق العام الفيتنامي وما يزال يعزز دوره في طريق تنمية البلد. وتُستخدم نتائج عمليات الجهاز الرقابي الفيتنامي التدقيقية على نحو متزايد في إدارة وحوكمة وإقرار قضايا الموازنة والبت بشأنها الى جانب وضع السياسات القانونية. طور الجهاز الرقابي الفيتنامي إستراتيجية تطوير التدقيق العام لتعزيز المهنية والارتقاء بفاعلية اداء مكتب التدقيق الفيتنامي في مقابل إتجاهات تطور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مختلف انحاء العالم وقد أقرت الجنة الدائمة في البرلمان هذه الإستراتيجية.

وبدعم من قسم التنمية الدولية في الامم المتحدة ومكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة، وضع مكتب التدقيق الفيتنامي خطة عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية. في السادس من كانون اول – ديسمبر، أقر السيد فونغ دن هيو، المدقق العام لجهاز التدقيق الفيتنامي، هذه الخطة.

تنقسم الخطة الى محاور معينة ذات نتائج محددة، وتتضمن المتطلبات والاهداف والنشاطات، والاولويات، والموارد الضرورية لتحقيق الاستراتيجية، الى جانب المخاطر المتعلقة بالتطبيق، ووسائل تقليل المخاطر، والتوقيتات، والنشاطات على مدى السنوات الخمس المقبلة (لغاية 2015) بالاضافة الى رؤيا واضحة الى ما ينبغي فعله في السنوات التالية، من 2016 الى 2020. وتركز هذه الخطة على مجالات خمس: تطوير وإنجاز إطار العمل القانوني لتنظيم جهاز الرقابة الفيتنامي وعملياته وإدارة موارده البشرية؛ وتخطيط التدقيق الاستراتيجي، وتحديث مناهج التدقيق؛ وتطوير وتعزيز إستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ وتطوير وتحسين العلاقات الخارجية والاتصالات.

معايير التدقيق العامة

في التاسع من تشرين ثاني 2010، وقع المدقق العام السيد فونغ دن هيو قرار إستبدال معايير التدقيق العامة التي تعود الى عام 1999 بمجموعة جديدة من المعايير. ودخلت هذه المعايير حيز التطبيق بعد 45 يوم من تاريخ توقيع القرار.

كانت معايير التدقيق العامة العاملة منذ 1999 أساساً مهماً لصياغة الكفاءة المهنية وتطبيق عمليات التدقيق. ولكن إعتماداً على المتطلبات المدرجة في قانون التدقيق العام لسنة 2005، وإستراتيجية تنمية التدقيق العام الاخيرة، شرع مكتب التدقيق الوطني الفيتنامي بتنقيح معايير التدقيق العامة في 2007. ويتوقع مكتب التدقيق الفيتنامي أن تكون المعايير الجديدة أكثر إتساقاً مع الممارسات الدولية والممارسات الفعلية في فيتنام. وتتضمن هذه المعايير الجديدة معاييراً عامة وإخرى تخص العمل الميداني وثالثة تعنى بمعايير الابلاغ وإعداد التقارير.

مذكرة تفاهم توقع مع كندا في إجتماع عبر دائرة تلفزيونية مغلقة

في الثامن من آذار – مارس 2011 وقع السيد فونغ دن هيو المدقق العام الفيتنامي والسيد ميروان شير المدقق العام لألبرتا، كندا، مذكرة تفاهم خلال إجتماع عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة. شجعت المذكرة هذه التعاون لتطوير الكفاءة المهنية ومهارات الكادر الذي يتولى عمليات تدقيق الأداء والتدقيق القضائي. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يأخذ فيها الجهاز الرقابي الفيتنامي المبادرة لتوقيع مذكرة تفاهم مع جهة أجنبية من خلال الدائرة التلفزيونية المغلقة.

وبموجب هذه المذكرة، سيسعى كلا الجانبين الى تعزيز التعاون في المجالات الرئيسية التالية: تبادل ودراسة التجارب المتعلقة بالمنهجيات المهنية، والممارسات، وإجراءات التطبيق في مجالات عمليات تدقيق الاداء والتدقيق القضائي؛ تنظيم زيارات دراسية بين الجانبين لتبادل نتائج البحوث، والمعلومات، والكتب، والادلة، مواد التدريب المتعلقة بمنهجيات التدقيق وأساليبه، وإبلاغ نتائج التدقيق؛ وتنظيم النشاطات التدريبية والمؤتمرات والندوات وجلسات العمل ذات الصلة بالتدقيق القضائي وتدقيق الاداء؛ والتعاون في القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

وقد أكد المدقق العام الفيتنامي خلال هذا الاجتماع بروز العديد من فرص التعاون منذ زيارة الوفد الكندي عام 2008 برئاسة السيد فريد دن، المدقق العام السابق لولاية ألبرتا، التي ساعدت جهاز الرقابة الفيتنامي على خلق أجواء إيجابية لتحديث وسائل وأساليب التدقيق. وقد ثمن الجهاز الفيتنامي على وجه الخصوص المبادرة الكندية بتعيين خبراء متخصصين نظموا دورات تدريبية قصيرة الأمد في فيتنام لتسعة وعشرين مشارك في نيسان – أبريل 2010 و 31 مشارك في آذار 2011.
إضافة لذلك، رشح الجهاز الرقابي الفيتنامي في شباط 2009 و 2010 أربعة مدققين ليدرسوا عمليات تدقيق الاداء في ألبرتا ويشاركوا فيها، كما سيجري إرسال مدققين إثنين آخرين الى كندا عام 2011.

وقد أشاد السيد شير المدقق العام في ألبرتا بالنتائج اتي حققها مكتب التدقيق الفيتنامي منذ تأسيسه، ومنها عضويته في الانتوساي والاسوساي. كما أشار الى أن جهازه الرقابي ومؤسسة التدقيق الكندية الشاملة سعداء بأن يكونوا الشريك المنسق والداعم لجهاز الرقابة الفيتنامي.
لمزيد من المعلومات، إتصل بجهاز الرقابة الفيتنامي:
بريد أليكتروني:
vietnamsai@hn.vnn.vn

موقع أليكتروني:
www.kiemtoannn.gov.vn

إصدار الأحكام بشأن الاهمية النسبية في عمليات التدقيق الحكومي: تجارب مدققي الحكومات الصينية المحلية

بقلم يانغ زهاو، كلية التجارة والادارة، جامعة ساوذرن كروس
إستراليا، وغانغيانغ زهاو (متقاعد)، مكتب تدقيق مدينة هوازهاو، غوانغ دونغ، الصين

تعد الاهمية النسبية مفهوماً تدقيقياً أساسياً يُعرفه مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) على أنه "حجم الإغفال أو البيانات الكاذبة في المعلومات المحاسبية الذي من شأنه، في ضوء الظروف المحيطة، أن يغير حكم شخص متعقل يعتمد على المعلومات أو يؤثر عليه لو علم بذلك الاغفال او الكذب في البيانات"[١] وقد إعتمد مكتب التدقيق الوطني الصيني مبدأ الاهمية النسبية في التدقيق الحكومي عام 2003، معرفاً إياه على أنه "حجم الاغفال أو البيانات الكاذبة في البيانات المالية لجهة خاضعة للتدقيق. وأن من المحتمل ان هذا الكم يؤثر على حكم وقرار مستخدمي البيانات المالية".[٢]

إن للأهمية النسبية دورا مهماً في تحديد المعلومات المتوفرة للمدقق لأغراض التحليل وعادة ما يضع المدققون مستويات للأهمية المادية لتحري الاخطاء والمخالفات، حيث يطلبون عادة تعديل البيانات المالية فقط فيما يتعلق بالبنود المهمة نسبياً.
وقد جرى تطوير نماذج الاهمية النسبية وادلة التطبيق العملية لتدقيق الشركات ولكن، هنالك ندرة فيما يتعلق بالبحوث والادلة المهنية الخاصة بأحكام الأهمية النسبية الحكومية المكتوبة باللغتين الانجليزية والصينية.
تميل نماذج الاهمية النسبية للشركات الى التأكيد على العوامل الكمية مثلاً، أحد النماذج الشائعة لتحديد الاهمية النسبية لتدقيق الشركات، المعروف بإسم "قاعدة الابهام"، يأخذ أساساً مثل الايرادات، النفقات، أو الاصول ويضربها بنسبة ليضع حدود الاهمية النسبية [٣] ومن خلال تجربتنا، يميل المدققون الحكوميون الى التركيز على العوامل النوعية، ولربما كان ذلك لأنهم نيابة عن الامة والمصالح العامة يرزحون تحت ضغط المسآءلة الى حد يفوق ما يشعر به مدققو الشركات المسؤولون فقط تجاه شركات منفردة ومالكي الاسهم ذوي الصلة. وكما يذكر دي زورت وآخرون في كتابه "أن المستوى العالي من ضغط المسآءلة يساهم في تأكيد المدققين على أحكام الأهمية النسبية النوعية" [٤] ولكن، بعض المدققين الحكوميين، متجاهلين الفرق بين التدقيق الحكومي وتدقيق الشركات، يعتمدون قاعدة الابهام أو نماذج الاهمية النسبية الاخرى المتعلقة بالشركات بإعتبارها دليل عمل لهم. وفي نقاشهم للحاجة لتطوير أدلة عمل خاصة بالاهمية النسبية لتدقيق حكومة الولايات المتحدة، يبين كل من راماند وفان دانيكر أن "المدققين الحكوميين لا يوافقون على قاعدة مناسبة لحساب الاهمية النسبية" و"أن الممارسات الحالية تتنوع تنوعاً كبيراً".[٥]
ومع إعتبار الاختلافات الكبيرة بين التدقيق الحكومي وتدقيق الشركات، قد يكون من غير المنطقي لعمليات التدقيق الحكومي أن تعتمد مباشرة على نماذج أهمية نسبية قائمة مطورة

[١] مجلس المعايير المالية والمحاسبية، البيانات الرسمية المعدلة. بيان المفاهيم المالية المحاسبية رقم 2: السمات النوعية للمعلومات المحاسبية (أيار – مايو 1980).
[٢] مكتب التدقيق الوطني الصيني، مبادئ ومعايير التدقيق الصينية (2003). المؤلفون مسؤولون عن ترجمة هذه التعريفات.
[٣] مثلاً، وضع حدود أهمية نسبية كما يلي: من 0.5 الى 1 % من الايرادات، 5% من الربح قبل الضريبة، أو 1 – 2 % من إجمالي الاصول
[٤] تي دي زورت، بي هاريسون، وأم تايلور، "المسآئلة والمدققون" أحكام الاهمية النسبية: آثار تفاضل القوى على النزعة المحافظة، وقابلية التغير والتأثير،" المحاسبة، المنظمة والمجتمع، الجزء 31، رقم 1 (2006): الصفحات 373 – 390.
[٥] كي رامان وآر فان دانيكر، "الاهمية النسبية في التدقيق الحكومي" مجلة المحاسبة (شباط 1994) الصفحات 71 – 76.

إعتماداً على أوضاع الشركات بل بدلاً من ذلك، على المدققين الحكوميين أن يطوروا نماذجهم الخاصة التي تناسب أوضاعهم وتهدف هذه المقالة الى إستكشاف وسيلة اهمية نسبية تستند الى العناصر النوعية.

إطار عمل ذو عناصر نوعية لأحكام الاهمية النسبية في التدقيق الحكومي

أن إطار عمل الاهمية النسبية للتدقيق الحكومي الذي نقترحه يضم العناصر النوعية التالية، والتي صيغت مفاهيمها من خبرتنا العملية في التدقيق الحكومي وإختبرت بواسطة العديد من حالات التدقيق الحكومي الحقيقية في جهازنا التدقيقي واجهزة التدقيق المحلية الاخرى.

- **الحساسية السياسية:** يجب أن تؤخذ الصفقات او الحسابات ذات التداخلات السياسية المهمة بإعتبارها معلومات ذات أهمية نسبية. يجب على المدققين تحديد المسائل ذات الحساسية السياسية العالية، خاصة ذات الصلة بالقوانين او السياسات.

- **الاهتمام العام:** يجب إعتبار المجالات ذات التأثير الاجتماعي والتي تحظى بإهتمام الجمهور ذات أهمية نسبية على سبيل المثال، تفيد تجاربنا أن عمليات تدقيق المدارس العامة، وحسابات إجور التدريس، التي تؤثر على العديد من العوائل المحلية التي لديها طلاب مدارس، تتصف بأهمية نسبية وفي العديد من الحالات تركز التقارير والافصاحات في وسائل الاعلام على المجالات التي تهم الجمهور.

- **كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية:** تميل بيانات حسابات الجهات الخاضعة للتدقيق الى أن تكون غير صحيحة او غير جديرة بالاعتماد حيثما كانت إجراءات الرقابة الداخلية ضعيفة او غير كفء، في هذه الحالات، يجب إعتبار المعلومات المتعلقة بضعف الضوابط الرقابية معلومات ذات أهمية نسبية على سبيل المثال، عند تدقيقنا لشركة مملوكة للمدينة، وجدنا مشاكل خطيرة في إدارة المخزون، حيث كان يسمح بتسليم المنتجات الموجودة في المخزن فقط بتوقيع من مدير الحسابات. وقد حددنا حساب المخزون بإعتباره مجالاً ذا اهمية نسبية وقد إكتشفنا لاحقاً أن مدير المخازن قد زور توقيع مدير الحسابات وسرق كمية مبيرة من المنتجات الموجودة في المخازن.

- **نوع الاموال:** يعتبر نوع الاموال عنصراً مهماً في تحديد الاهمية المادية. مثلاً، في الصين، هنالك اموال تحت مسمى "اموال مقيدة" مثل اموال الكوارث للدوائر العامة تنفق لدعم ضحايا الكوارث واموال ارض لدوائر الاراضي المحلية لتعويض مُلاك الاراضي الذين يبيعون اراضيهم للحكومة – ويمكن صرف هذه الاموال فقط للأغراض المخصصة لها. من خلال الممارسة، نعتبر الاموال المقيدة مجالات ذات أهمية نسبية عالية، ولكن عند التعامل مع الأموال غير المقيدة نكون أقل تزمتاً. مثلا، ينبغي عادة ترحيل المتبقي من اموال الدائرة (أموال غير مقيدة للأغراض الادارية مثل الاجتماعات والقرطاسية المكتبية واجور الهاتف) الى الفترة المحاسبية التالية. ولكن، إذا جرى إستخدام المتبقي من هذه الاموال كجزء من خطة مكافئات، فقد لا نعتبر ذلك مشكلة كبيرة.

- **التجربة/ علامات المقارنة المرجعية:** في بعض الاحيان يحكم المدققون الحكوميون على اهمية الحسابات او الصفقات إعتماداً على خبرتهم السابقة في حالات مماثلة.

تبين الحالات الدراسية الثلاث التالية كيفية تطبيق وإختبار إطار عمل ذو عناصر نوعية في ثلاث عمليات تدقيق واقعية نفذها المدققون الصينيون.

الحالة الدراسية الاولى: دائرة التربية المحلية

في عام 1999، دقق مكتب التدقيق المحلي في مدينة هوازهو دائرة التربية المحلية [٦] وكان قسم التربية الاساسية، والذي يتولى إدارة جميع المدارس المحلية ، يعد أهم وأقوى اقسام هذه الدائرة العشر. حيث ان قراراتها وممارساتها غالباً ما اثرت على الجمهور، خصوصاً العوائل التي لديها أطفال في المدارس.
سمحت دائرة التربية لهذا القسم بأن يطلب من المدارس أن تدفع رسوماً إدارية وغير ذلك من الرسوم. وهذا يتناقض مع سياسات الحكومة التي تنص على ان ذلك من حق المراكز الادارية فقط.
علاوة على ذلك، لم يظهر حساب هذه الدائرة في الحسابات العامة لدائرة التربية. بل إحتفظ القسم فقط بتفاصيل سجل الاستاذ. سابقاً، طلب المدققون الحكوميون الاطلاع على سجل الاستاذ، لكن مدير القسم رفض إتاحة ذلك لهم.
حدد المدققون الحكوميون العناصر النوعية للأهمية النسبية التالية في تحليلهم لهذا الوضع:

- **الاهتمام العام:** كانت ممارسات هذا القسم تحظى بإهتمام كبير من الجمهور، حيث تؤثر مباشرة على العوائل التي لديها أطفال في المدارس.
- **كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية:** سمحت الدائرة لهذا القسم خطأً بجباية الرسوم من المدارس مباشرة.
- **كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية:** لم يكن سجل الاستاذ خاضعاً لسيطرة دائرة التربية.
- **التجربة:** الرفض السابق للتعاون مع المدققين الحكوميين يؤشر وجود مشاكل خطيرة قيد الاخفاء.

إستناداً الى هذه العوامل قرر المدقق بأن الحساب في هذا القسم ذو أهمية نسبية.

الاجراءات والنتائج: تحرى المدققون في المصارف المحلية وجمعوا تفاصيل عن حسابات القسم وحساب المدير الشخصي. وإكتشفوا أن المدير قام بإيداع مبلغ كبير واحد يعادل راتبه لعشر سنوات في حسابه الشخصي. وفي نفس الوقت، إتصل المدققون بالمدارس للتأكد من هذا القسم قد جبى منهم مباشرة رسوم إعداد الامتحانات. وحيث ان هذا الامر اوحى بوجود إحتيال، أحال المدققون الامر الى السلطات القانونية المحلية الذين أجروا تحقيقات اخرى. وقد أقر المدير لاحقاً ان المبلغ المودع في حسابه هو جزء من رسوم إعداد الامتحان التي جبيت من المدارس.

الحالة الدراسية الثانية: فريق مكافحة الجفاف

خلال عملية تدقيق جرت عام 2007 لدائرة المياه المحلية، تلقى المدققون تقريراً سرياً من أحد أعضاء كادر فريق مكافحة الجفاف، وهو أحد أقسام دائرة الماء، يدعي فيه كاتب التقرير شكه

[٦] جرى تقديم هذه الحالة في سرد شفهي من مدققين يعملون في مكتب تدقيق مدينة هوازهو. ويعتبر مؤلف هذه المقالة مسؤولاً عن تحرير وتحليل هذه الحالة الدراسية.

بأن قائد الفريق يستخدم الاموال المخصصة للكوارث الوطنية لمنافعه الشخصية.[٧] فقرر المدققون إجراء تدقيق مفصل عن فريق مكافحة الجفاف.
عند تحليل هذا الموقف حدد المدققون عناصر الاهمية النسبية النوعية التالية:

- **الحساسية السياسية:** تتمتع مشاريع مكافحة الجفاف بتأثير سياسي وإجتماعي كبير، حيث أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية الزراعية وحياة المزارعين في هذه المدينة التي يشكل المزارعون فيها نسبة 80 % من إجمالي السكان.

- **نوع الاموال:** إن أموال مكافحة الجفاف هي من اموال الكوارث وهي اموال مقيدة في الصين.

- **كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية والتجربة:** إدعى محاسبو ورئيس الكيان الخاضع للتدقيق ان جميع الاموال قد صرفت لشراء آلات لمكافحة الجفاف ولكن لاحظ المدققون ان جميع هذه الاموال قد سحبت نقداً من الحساب المصرفي للفريق وحيث ان شراء الآلات يستلزم مبالغاً كبيرة فعادة ما تكون هذه المعاملات بصيغة حوالات مصرفية بدلا عن النقد.

- **كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية والتجربة:** عند إجراء المدققين للجرد المادي، إكتشفوا أن بعض هذه الآلات كانت قديمة وتفتقر للعلامة التجارية، بل أن بعض فواتير الشراء الاصلية للآلات المشتراة كانت من سوق بيع المفرد، بدل أن تكون مباشرة من المجهز. (في الصين توضع علامة "صناعي" على الفواتير الصادرة من المصانع، وعلامة "تجاري" على فواتير تجار التجزئة). في هذه الحالة كانت بعض الفواتير الاصلية تجارية. من خلال التجربة السابقة، يعلم المدققون ان الفواتير التجارية يسهل الحصول عليها وفي بعض الاحيان تكون غير قانونية. لهذا السبب، كان يجب على الجهة الخاضعة للتدقيق إستحصال فواتير صناعية بإعتبارها دليل صحيح ومعتبر يثبت عملية الشراء.

إعتماداً على هذا التحليل، حكم المدقق على هذه الاموال بإعتبارها ذات اهمية نسبية.

الاجراءات والنتائج: طلب المدققون المزيد من الادلة من أطراف اخرى. وبسبب إعلان مجهز المكائن عن إفلاسه طلب المدققون من دائرة الضرائب المحلية مراجعة صفقات شراء المكائن. فوجدوا ان حساب الضريبة سجل كلفاً أدنى وعدد مكائن أقل من ذلك الذي يظهر في بيانات الفريق المالية، مما اوحى بقوة الى ان بعض الاموال كانت تستخدم إستخداماً غير قانوني. أبلغ المدققون هذه المعلومات الى الجهات القانونية في المدينة ومع جمع المزيد من المعلومات والادلة، إقر قائد الفريق بأنه إختلس بعض اموال الكوارث وإستخدمها لرشوة بعض المسؤولين ذوي الصلة. كما إعترف بأن معظم الآلات جرى إستعارتها من جهات اخرى قبل أيام عدة من إجراء الجرد المادي بهدف تضليل المدققين إضافة الى تزوير بعض الفواتير لإخفاء الجريمة.

[٧] قدم فرع مكتب التدقيق الوطني الصيني في مدينة شينغ يانغ هذه الحالة الدراسية، وكانت قد ظهرت أولاً على الموقع الاليكتروني لمكتب التدقيق الوطني الصيني، باللغة الصينية أساساً. والمؤلفون مسؤولون عن الترجمة والتحرير والتحليل المتعلق بهذه الحالة.

الحالة الدراسية الثالثة: الثريا البلورية

خلال تدقيق مشروع فندق عام, استحوذت الثريا المعلقة في بهو الفندق على اهتمام المدققين الحكوميين. ووفقا لما ورد في الحسابات المالية تبلغ قيمة تلك الثريا حوالي 150000 دولار امريكي أي مايعادل مليون يوان [٨]. وبعد مراجعة دليل التدقيق الاولي حدد المدققون عوامل الاهمية النسبية النوعية التالية :

- **كفاءة الرقابة الداخلية** : كان الأحرى بالشركة عرض شراء الثريا باهظة الثمن على اكثر من مجهز واحد لضمان الحصول على سعر مناسب. وبرغم ذلك فقد ابرم الفندق عقدا مع مجهز واحد فقط عند قيامه بالشراء وابقى الامر سراً. ولم يقدم المجهز معلومات فنية ملائمة حول الثريا كدليل المستخدم والشهادات ودليل الصيانة ولم يطالب الفندق المجهز بتزويده بمثل هذه المعلومات.
- **التجربة**: لقد حدث الشراء في وقت كان فيه الفندق يواجه مشاكل مالية ويفتقر الى النقد. وان انفاق الفندق لمثل هذا المبلغ لشراء قطعة لتزيين الفندق في ظروف صعبة كهذه امر يبدو غاية في الغرابة.

واستنادا الى هذا التحليل قرر المدققون انه يمكن سبغ صفة الأهمية النسبية على عملية الشراء هذه.

الإجراءات والنتائج: عند محاولة المدققين الاتصال بالمجهز, وجدوا ان الشركة المجهزة قد ادمجت في شركة جديدة. وعند قيام المدققين بمراجعة حساب المجهز لدى الشركة الجديدة وجدوا ان المجهز لم يقم بتصنيع الثريا بل قام بشرائها من مدينة اخرى بمبلغ قدره 45000 دولار أميركي اي مايعادل (0.3 مليون يوان) ومن ثم قام ببيعها الى الفندق بالمبلغ المذكور اعلاه اي بفارق قدره 105000 دولار أمريكي (اي 0.7 مليون يوان) بين قيمة السوق وسعر الشراء.

وعلاوة على ذلك فعند دعوة المدققين لمتخصص مالي لتقدير قيمة الثريا, اكد الاخير ان الثريا مصنوعة من الزجاج وليس من الكريستال (البلور) مما يؤشر وجود احتيال وبعد ان أحال المدققون الامر الى القانون, اعترف مدير الفندق بان المجهز قدم له رشوة ليجعله يقوم بعملية الشراء بهذا السعر المضخم.

الاستنتاج

ان الاهمية النسبية امر متوقف على البيئة. اذ ان انماط الاهمية النسبية التي تركز على العوامل الكمية والتي تبلورت من خلال ممارسة تدقيق الشركات, قد لا تكون ملائمة لبيئة التدقيق الحكومي. ومن خلال خبرتنا ومعرفتنا تكونت لدينا خمسة عوامل نوعية – الا وهي الحساسية السياسية واهتمام جمهور العامة وكفاءة الرقابة الداخلية وانواع الاموال والخبرة/ معيار المقارنة – وقد اختبرنا وطبقنا هذه العوامل الكمية في ثلاث حالات تدقيق حكومي فعلية.

٨ : قدم مكتب التدقيق لمدينة شانغهو دراسة الحالة هذه وقد وردت باللغة الصينية في بادئ الأمر على موقع CNAO .

يعد المؤلفون مسؤلون عن ترجمة وتحرير وتحليل دراسة الحالة هذه

وتشير النتائج الى جدوى هذه العوامل والتي لن تكون مرجعا للمدققين الحكوميين في تقدير المعلومات ذات الاهمية النسبية فحسب بل ستسهم ايضا في اثراء معايير ودليل التدقيق الحكومي فيما يتعلق بالاهمية النسبية ورغم ذلك ، ولاستناد اطار عمل العوامل الكمية هذا الى تجربتنا ودراسات الحالة في بيئة عمليات التدقيق الحكومي الصيني, فان اي تعميم لنتائجنا يتوجب ان يقوم على البحث في العمل التدقيقي الحكومي لدول اخرى.

ولمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بالمؤلفين على العنوان البريدي

Zhou_neil@yahoo.com

Yzhou30@scu.edu.au.

انعقاد مؤتمر منظمة العربوساي العاشر في المملكة العربية السعودية

بقلم هيلين اتش هسنغ / مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز استضاف ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية الاجتماع العاشر للمنظمة العربية لـلأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والذي عقد للفترة من 26 – 27 تشرين اول 2010. وان كافة الدول الاثنين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية هم كامل أعضاء منظمة العربوساي والتي تأسست في عام1976.

وكان المشاركون في المؤتمر هم من رؤساء وممثلي الدول الاثنين والعشرين الأعضاء في منظمة العربوساي: الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والامارات العربية المتحدة واليمن. اما المراقبين فقد كانوا من الممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والمدقق العام للنمسا والذي يعمل أمينا عاما لمنظمة الانتوساي والمدقق العام للنرويج والذي يمثل مبادرة التنمية لمنظمة الانتوساي وممثل عن البنك الدولي وممثل عن هذه المجلة.

وفي مستهل الجلسة وبعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم رحب رئيس ديوان المراقبة العامة السعودي والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي لمنظمة العربوساي السيد اسامة جعفر فقيه بكافة المشاركين نيابة عن جلالة الملك عبدالله متمنيا لهم إقامة سعيدة في المملكة العربية السعودية ومؤتمرا ناجحا وقد تقدم بالشكر الى جلالة الملك عبد الله لرعايته الكريمة للمؤتمر ولزملائه أعضاء منظمة العربوساي لحضورهم المؤتمر وقد شدد السيد فقيه على دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في انجاز عملية تدقيق شاملة وبناءة وعلى أهمية التعاون والتنسيق في ضمان الإدارة السليمة للموارد المالية والاقتصادية والطبيعية وزيادة قيمتها وعائدها على الاقتصاد الوطني.

واعرب عبد الله عبد الله السنافي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن ورئيس المجلس التنفيذي للعربوساي عن فخره بما احرزته منظمة العربوساي في تصميم وتنفيذ انشطة المنظمة في مجال البحث والتدريب وفي تبني خطتها الإستراتيجية الأولى للاعوام2010 - 2014.

سلطت فائزة الكافي الرئيس الأول ل دائرة المحاسبات التونسية والامين العام لمنظمة العربوساي, أهمية مشاركة العربوساي في إطار عمل منظمة الانتوساي وأنشطة المنظمات الإقليمية الأخرى لتحقيق دور اكبر على المستويين الاقليمي والدولي وقد شددت السيدة فائزة على اهمية إستراتيجية التواصل المقترحة للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والتي عرض اعتمادها في المؤتمر العشرين للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذي عقد في تشرين ثاني 2010 وقد ثمنت بدورها المشاركة الفاعلة

لمنظمة العربوساي في العديد من لجان منظمة الانتوساي ومجموعات عملها بضمنها اللجنة المالية و الادارية (برئاسة المملكة العربية السعودية) ولجنة بناء القدرات (برئاسة المغرب) ومجموعة العمل حول مكافحة الفساد وغسل الأموال (برئاسة مصر).

وقد شارك في مراسيم الافتتاح كل من جوزيف موزر الامين العام لمنظمة الانتوساي وبيرغين كوسمو, المدقق العام النرويجي لمجلس مبادرة تنمية الانتوساي وقد شكر السيد موزر منظمة العربوساي لمساهماتها في الانشطة المختلفة لمنظمة الانتوساي وثمن مساهمات السيد فقيه في لجنة الادارة والتمويل وفي ارسائه لسبل التعاون مع المانحين وثمن بدوره ايضا مساهمات الدكتور احمد الم يداوي رئيس المجلس الاعلى للحسابات المغربي كرئيس للجنة بناء القدرات. وشدد الدكتور موزر على اهمية الخطة الاستراتيجية لمنظمة الانتوساي واستعرض المواضيع الرئيسية التي سيتم بحثها في مؤتمر الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القادم. وثمن السيد كوزمو التعاون القائم بين مبادرة تنمية منظمة الانتوساي ومنظمة العربوساي مشيرا على وجه الخصوص التقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج مشترك حول التخطيط الاستراتيجي. وقد ابلغ الجمعية بالمهام الاضافية التي انيطت بمبادرة الانتوساي لكونها اختيرت لتكون امانة عامة لمبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين.

المحور الأول: تعزيز استقلالية اجهزة الرقابة العليا

ترأس ديوان الرقابة المالية في العراق جلسة مناقشة المحور الاول وكان الجهاز المركزي للمحاسبات المصري مقرراً ، و ديوان الرقابة العامة السعودي منسقا للمواضيع. وقدمت الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لكل من الجزائر ومصر والعراق والاردن والكويت ولبنان والمغرب وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن.

قدم الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر تقريراً موجزاً حول استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكيفية تعزيز استقلاليتها من المنظورات القانونية والمهنية والمالية والادارية وتجارب الاجهزة الرقابية العليا العشر.

وبعد مناقشة موسعة للموضوع والأوراق القطرية, اصدر الاعضاء ثماني توصيات تم اقرارها وتبنيها لاحقا في اجتماع العربوساي. واشتملت التوصيات على تلك التي ترمي الى المحافظة على الاستقلالية التي حققتها الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حتى ذلك التاريخ ومساعدة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تحقيق مزيد من الاستقلالية. تنطوي مثل هذه الاجراءات على تعزيز استقلالية رؤوساء الاجهزة الرقابية العليا فيما يتعلق بالتعيين والمزايا والحصانة القانونية وال صرف من العمل وفي ذات الوقت يوفرللمدققين وطاقم العمل الفني الحماية القانونية عند ادائهم لعملهم. لقد أظهرت تجارب الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العشر الحاجة الى المحافظة على استقلاليتهم دون الانخراط المغالى فيه في الفرع التنفيذي للحكومة.

المحور الثاني : دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في محاربة الفساد

ترأس ديوان المحاسبة بدولة الكويت جلسة مناقشة المحور الثاني وكان ديوان المحاسبة الاردني مقررا و ديوان المراقبة العامة السعودي منسقا للمواضيع. و تم عرض تسع اوراق قطرية من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للجزائر ومصر والكويت ولبنان والمغرب وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة واليمن.

وقد قدم ديوان المحاسبة الاردني تقريرا موجزا حول تعريف الفساد بمختلف اشكاله والمشاكل التي تنطوي عليها تلك الاشكال ونوع البيئة الباعثة على الفساد ودور الاجهزة الرقابية العليا في كشف الفساد ومحاربته الى جانب العوامل التي تسهل على الاجهزة الرقابية العليا عملية كشف الفساد.

وبعد المناقشة الموسعة للاوراق القطرية ومراجعتها قدم الاعضاء اثنتا عشرة توصية اقرها وتبناها لاحقا اجتماع الجمعية العامة لمنظمة العربوساي وتضمنت تلك التوصيات الشمولية اجراءات وقاءية كتعزيز نظم التدقيق الداخلي داخل المؤسسات التي تخضع للتدقيق واقامة نظام قانوني فاعل يتماشى مع متطلبات اتفاقية الامم المتحدة ضد الفساد وتعزيز قدرة الاجهزة الرقابية العليا. ان تعزيز القدرة المؤسساتية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يشتمل على اتخاذ اجراءات معينة مثل توظيف طاقم العمل وتسليحه بالكفاءات والخبرة الالازمة والحصول على الموارد المالية ال لازمة لاداء العمل. ان وضع الادلة والاجراءات وطرق العمل لعملية التدقيق سيعزز من القدرة المؤسساتية لاجهزة الرقابة العليا.

ادراكاً من الاعضاء لحاجة المدققين العاملين في هذا المجال الى بيانات وعلاقات عمل افضل مع الوكالات المتخصصة في محاربة الفساد, فقد اوصوا بتعزيز التنسيق بين الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتلك الوكالات علاوة على زيادة امكانية الوصول الى النظم الم ؤتمتة التي تقدم تدفقا للبيانات المالية في الوقت المناسب. ويجدر عمل ذلك دون المساس باستقلالية اجهزة الرقابة العليا.

وذكر السيد بهداد نوروزي وهو خبير اقدم في الادارة المالية في البنك الدولي والمتحدث الضيف في المؤتمر إن قسم النزاهة المؤسساتية في البنك الدولي تضطلع بمهمة منع التحايل واستقصائه وتحديد مواطن الضعف في الرقابة الداخلية. واردف قائلا بان لدى البنك الدولي اليات جيدة للتعامل مع الشكاوى الا انه معني بالحاجة الى بذل المزيد من الجهد لمحاربة الفساد ذو الصلة بالمشاريع التي يمولها البنك الدولي. وقد ابلغ الجمعية بان البنك الدولي يدعم الحلقات الدراسية الاقليمية المقامة حول هذا الموضوع داعيا الاعضاء الى الاتصال ان كان لديهم سؤال يتعلق بهذه المسالة او غيرها.

المحور الثالث: دور خدمات الرقابة الداخلية في الدوائر الحكومية واثرها على العمل التدقيقي للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ترأس ديوان المحاسبة بدولة قطر جلسة مناقشة المحور الثالث وكان ديوان المراقبة العامة السعودي مقررا ومنسقا للمواضيع في ذات الوقت وقد تم تقديم احد عشر ورقة قطرية من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لكل من الجزائر ومصر والاردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن. وتولت المملكة العربية السعودية مناقشة مسالة تعزيز وترسيخ دور التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية في العالم العربي. وتركزت المناقشة على الاوجه المختلفة للتدقيق الداخلي بضمنها التدقيق الداخلي في بيئة ذات نظم تكنلوجيا معلوماتية مؤتمتة وعلى دور خدمات التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية. وناقش بعض الاعضاءالفروق في نظمهم.

وبعد المناقشة الموسعة للاوراق القطرية ومراجعتها قدم الاعضاء سبع توصيات اقرتها وتبنتها لاحقا اجتماع الجمعية العامة لمنظمة العربوساي. وتضمنت هذه التوصيات دعوة لاستحداث هيئة مهنية مستقلة للمدققين الداخليين في الدول الاعضاء و تشريع قوانين وطنية لضمان استقلالية خدمات التدقيق الداخلي. وشددت التوصيات على ضرورة ان تصدر منظمة العربوساي ادلة عمل للرقابة الداخلية ولتقييم نظم التدقيق الداخلي وحثت اجهزة الرقابة الداخلية على وضع المعايير والاسس لاختيار موظفي خدمات التدقيق الداخلي . واقرت التوصيات بالحاجة الى تطوير قدرة المدققين للقيام بهذا العمل من خلال اقتراح اقامة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لبرامج تدريبية متكاملة حول تقييم وتحديد اهمية نظم التدقيق الداخلي لكل من اعمال التدقيق االمالي وتدقيق الاداء.

فعاليات المؤتمر الاخرى

لقد انتخب بعض الاعضاء الجدد للمجلس التنفيذي في الاجتماع العاشر لمنظمة العربوساي حيث سميت السعودية رئيسا جديدا لمنظمة العربوساي ، اما الاعضاء المنتخبون الاخرون للمجلس التنفيذي فهم اليمن (النائب الاول للرئيس) والكويت (النائب الثاني للرئيس) والبحرين ولبنان والعراق والمغرب وفلسطين وموريتانيا. اما تونس فستستمر بعملها كأمانة عامة.

وعلاوة على ذلك فقد تم انتخاب السودان وقطر كعضوين رئيسيين للجنة التدقيق المالي وتسمية كل من عمان وليبيا كعضوين احتياطيين. وقد اقر الاجتماع قرارا يقضي بارسال رسالة الى ملك المملكة العربية السعودية يشكر فيه على دعم جلالته ورعايته للمؤتمر. وقد ذكر الرئيس ان الاجتماع المشترك لمنظمتي العربوساي والاوروساي قد عقد في باريس في عام 2009 وان الاجتماع المشترك الثالث للمنظمتين سيعقد في الامارات العربية المتحدة للفترة من 29 - 30 اذار 2011.

وسيعقد المؤتمر القادم لمنظمة العربوساي في الكويت في عام 2013. اما لبنان فسيضيف اجتماع المجلس التنفيذي القادم في تشرين اول عام2011.

انشطة المؤتمر الاخرى

على مدى ايام المؤتمر تميز تعامل رئيس ديوان المراقبة العامة وطاقم عمله مع المشاركين بالحفاوة وكرم الضيافة. وقد تجول الاعضاء المشاركين في الاجتماع في مركزالملك عبدالعزيز التاريخي وتناولوا العشاء واستمتعوا بمشاهدة العروض الفلكلورية (العرضة) بعد انهاء جولتهم وقد تسنى للاعضاء زيارة مجلس الشورى وهو المجلس الاستشاري للملكة العربية السعودية الذي يمثل الهيئة الاستشارية الرسمية للدولة والتقوا بنائب رئيس الهجلس وعدد من اعضائه ، وفي ختام مهام اجتماع منظمة العربوساي اشترك العديد من الاعضاء في رحلة نظمها ديوان المراقبة العامة الى مكة المكرمة لاداء مراسم العمرة[1]. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمكتب التدقيق العام على العنوان البريدي.

gab@gab.gov.sa

المؤتمر الحادي والعشرين للمدققين العامين لدول الكومنويلث في ناميبيا

بقلم مونيكا غونزاليس- كوس مديرة التخطيط الاستراتيجي لمنظمة الانتوساي

عقد المؤتمر الحادي والعشرين للمدققين العامين لدول الكومنويلث في وندهوك في ناميبيا للفترة من 10- 13 نيسان 2011. وضم المؤتمر الذي عقد تحت شعار (السعي الى التميز في التدقيق في القطاع العام) 38 ممثلا عن المدققين العامين الاربع والخمسين لدول الكومنويلث.

وقد قدم اكثر من عشرين جهاز رقابة عالي اطر عمل و اوراق قطرية حول المحاور التالية للمؤتمر:

- تعزيز الادارة المالية في القطاع العام (تراسها جهاز الرقابة العالي لجزر كايمان)
- التقريب بين القدرة المؤسساتية واداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ترأسها جهاز الرقابة العالي لغامبيا)
- التطورات الدولية في بناء قدرات الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – دور الكومنويلث (تراسها جهاز الرقابة العالي للمملكة المتحدة)

لقد تمت مناقشة المحور الاخير في ورشة عمل ودرس خلالها الدور المستقبلي لمؤتمرات المدققين العامين لدول الكومنويلث.

وقد مثل منظمة الانتوساي في المؤتمر مونيكا غونزاليس مديرة التخطيط الاستراتيجي. وقد اعلمت المشاركين با حدث انشطة الانتوساي وبضمنها مبادرة الانتوساي لتعزيز الاستقلالية والندوة الحادية والعشرين للامم المتحدة والانتوساي القادمة التي ستعقد في تموز 2011 ومبادرة التعاون بين الانتوساي والمانحين. وقد قدمت وصفا موجزا لمؤتمر االإنكوساي العشرين الذي عقد في جوهانسبيرغ في تشرين ثاني 2010.

الموضوع الأول: تعزيز الإدارة المالية في القطاع العام

توسع المشتركون في المؤتمر بدراسة النقاط الأساسية المتعلقة بالموضوع الأول:تعزيز الإدارة المالية في القطاع العام.

- ينبغي على الأجهزة الرقابية العليا الأخذ بالاعتبار توصية حكوماتها لتتبنى المعايير المحلية والدولية مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).
- ينبغي على الأجهز ة الرقابية العليا الأخذ بالاعتبار توصية حكوماتها للتوجه نحو المحاسبة على أساس الاستحقاق.
- يعتبر إطار العمل القانوني المتين امراً ضرورياً لتعزيز الإدارة المالية لغرض حماية الموجودات العامة واستخدام الموارد العامة بأفضل طريقة اقتصادية وكفوءه وفاعلة.
- الحاجة للتخطيط ووضع الموازنة الرشيدة لضمان سياسات الاقتصاد الكبير والسياسات المالية القوية الضرورية للنمو الاقتصادي.

- ينبغي ان تكون عملية وضع الموازنة شفافة واستشارية وتتضمن جميع أصحاب المصالح. وينبغي كذلك ان تركز على المخرجات أكثر من التركيز على العمليات والمدخلات.
- ينبغي ان تنص القوانين واللوائح المالية على مسؤوليات الموظفين المحاسبيين وتضع نظم رقابة داخلية تتضمن وظيفة التدقيق الداخلي واللجان التدقيقية.
- يمكن تطوير الإدارة المالية العامة فقط في حال وجود مؤسسات مسؤولة عن مراقبة الأموال العامة والإشراف عليها مثل الأجهزة الرقابية العليا والبرلمان.
- تساعد الأجهزة الرقابية العليا على تعزيز الإدارة المالية للقطاع العام بإجراء أنواع مختلفة من عمليات التدقيق.
- يمكن تعزيز فاعلية الإدارة المالية للبلد بالقدرة المؤسساتية القوية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الخاصة به.

الموضوع الثاني: صف القدرة المؤسساتية وأداء الجهاز الرقابي

لوحظت النقاط الأساسية التالية للموضوع الثاني: صف القدرة المؤسساتية وأداء الجهاز الرقابي.

- قيام الانتوساي *ببناء القدرات في الأجهزة الرقابية العليا* : الدليل[1]: يعتبر هذا الدليل أداة مفيدة لبناء قدرات الأجهزة الرقابية العليا.
- يتطلب تقرير الجرد الخاص بالانتوساي [2] ومجتمع الدول المانحة الدولي الموضوع في سنة 2010 والذي يدمج المجالات الأساسية التي تم إنشاؤها, اهتماماً زائداً من الأجهزة الرقابية العليا.

(1) اصدرته لجنة **الانتوساي** لبناء القدرات, يعتبر هذا الدليل متوفراً على صفحة الانترنت التالية: http://cbc.courdescomptes.ma

(2) مبادرة تنمية **الانتوساي**, *تطوير قدرات المؤسسات الرقابية العليا : المكانة والاحتياجات والممارسات الجيدة*, *تقرير جرد تعاون المانحين – الانتوساي لسنة 2010*, متوفر على الموقع الالكتروني: www.idi.no تحت عنوان: وثائق تعاون المانحين.

- يعتبر إطار عمل للتواصل وتعزيز قيمة الأجهزة الرقابي ة العليا وفائدتها [3] الذي صادق عليه مؤتمر الانكوساي العشرون المنعقد في سنة 2010 وهو وثيقة مهمة في تعزيز وبناء الأجهزة الرقابية العليا كونها مؤسسات مستقلة نموذجية.
- يقدم إطار عمل القدرة المؤسساتية للأفروساي [4] مجموعة شاملة من الشروط المتعلقة ببناء قدرات الجهاز الرقابي.
- لا يعتبر بناء القدرات نهاية بحد ذاته ولكن يجب ان يسير جنبا الى جنب تطوير اداء الجهاز الرقابي لتلبية توقعات أصحاب المصالح.
- يشكل كل من المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا (ISSAI) ودليل الانتوساي الخاص بالحوكمة الرشيدة (INTOSAI GOV) اساساً لبناء قدرات الاجهزة الرقابية العليا.
- تعتبر الشروط التشريعية التي تضمن بشكل مناسب الاستقلال الوظيفي للأجهزة الرقابية العليا مثل إعلاني ليما والمكسيك مسألة ضرورية لصف بناء القدرات مع تطوير أداء الأجهزة الرقابية العليا.
- سيتم معالجة مسالة صف بناء القدرات وأداء الجهاز الرقابي العالي فيما يتعلق بمعايير ومنهجية التدقيق وفيما يتعلق ايضاً بمجالات أخرى تؤثر على الأجهزة الرقابية ومنها إطار عملها القانوني والمنظمة والإدارة والموارد البشرية والاتصال وإدارة صاحب المصلحة.
- تحتاج الأجهزة الرقابية العليا إلى بناء قدراتها في كل أنواع عمليات التدقيق التي تقوم بإجرائها بما في ذلك تدقيق النظامية والتدقيق المالي وتدقيق الاداء/ القيمة مقابل المال, وعمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات والتدقيق البيئي والاجتماعي والتدقيق الخاص والتحقيقات.
- ينبغي على الأجهزة الرقابية العليا لدول الكومنويلث التفاعل فيما بينها إضافة إلى التفاعل مع الاجهزة الرقابية العليا الأخرى, لتحديد الفرص لنشاطات بناء القدرات التعاوني التي بإمكانها تطوير أداء أجهزتها الرقابية العليا الخاصة بها.
- يساعد إجراء مراجعات النظير بين الأجهزة الرقابية العليا لدول الكومنويلث إضافة الى إجراؤها بين الاجهزة الرقابية العليا الأخرى على تحديد المجالات التي تتطلب تطوير نشاطات بناء القدرات المطلوبة.
- التعاون مع المنظمات المحلية والأجنبية المحترفة إضافة إلى منظمات أخرى – مثل المجتمع المدني والبرلمان والمديرون التنفيذيون والهيئات الخاضعة للرقابة والمدققين الخارجيين والمنظمات الأكاديمية ومدققي القطاع الخاص – يمكن ان يسهم ايضاً في تحديد الاجهزة الرقابية لمجالات بناء القدرات.
- لغرض ضمان ان نشاطات بناء القدرات تعالج أهداف ورؤية الحكومة, ينبغي على كل جهاز رقابي عالي صف أهدافه مع أهداف الحكومة.
- يجب على الأجهزة الرقابية العليا ان تكون مرنة ومتكيفة في نشاطاتها لبناء القدرات لغرض التكيف حسب الظروف المتغيرة.
- ينبغي على خطط الأجهزة الرقابية العليا الإستراتيجية ان تأخذ في الحسبان أي نشاط لبناء القدرات قد يكون مطلوباً في الأجل القريب أو المتوسط أو البعيد.
- لا تعتبر نشاطات بناء القدرات التي تستخدم لتطوير أداء الأجهزة الرقابية نشاط في وقت واحد ولكنها تبقى معلقة على مدار الأجل المتوسط والبعيد.

(3) مؤتمر الانكوساي العشرون, "الاطار العملي لتوصيل وتعزيز قيمة وفائدة الاجهزة الرقابية العليا", " اتفاقيات جوهنسبرغ: 27 تشرين الثاني, 2010. مؤتمر الانكوساي جوهانسبرغ, الملحق أ, متوفر على الصفحة الالكترونية : http://www.intosai.org/blueline/upload/jbbaccordsen.pdf

(4) متوفر على الصفحة الالكترونية: http://afrosai-e.org.za/instituitional-capacity-building-framework

يستحق الجهاز الرقابي الناميبي ومدققه العام جونياس غيتونا كاندجيكي اطراءاً خاصاً لتنظيمه الممتاز للمؤتمر. صنع اعضاء مكتب المدقق العام بجهودهم المضنية من وراء الكواليس ظروف مثالية لإجتماع فاعل وناجح, وكوننا مشاركون في هذا المؤتمر فقد أسرنا جمال ناميبيا الأخاذ وقدَرنا الجوانب الايجابية وستبقى حفاوة استقبالنا وودية كادر المؤتمر التي امتدت إلى كل المشتركين في الذاكرة.

للمزيد من المعلومات نرجو منكم الاتصال بالجهاز الرقابي الناميبي العالي على الموقع الالكتروني التالي:
Jkandjkeoag@.gov.na

المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا في دائرة الضوء

بقلم: نانا شنبر, سكرتارية لجنة المعايير المهنية

ما الحاجة الى التنسيق؟

وضع إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العالية ISSAI في وثيقة الانتوساي الرسمية التي وافق عليها مؤتمر الانكوساي التاسع عشر سنة 2007, وبتبني إطار العمل هذا تم تصنيف أنواع مختلفة من الوثائق التي وافق عليها مؤتمر الانكوساي في سنوات فائتة إلى أربع مستويات وتم ترقيمها نظامياً. منذ ذلك الحين, أضافت لجنة المعايير المهنية PSC الوثائق إلى إطار العمل في مجالات تدقيقية مختلفة حيث لا يتوفر إرشاد أو ان تكون اللجنة قد اعتبرت ان الإرشاد المتوفر غير كافي. بعد مؤتمر الانكوساي العشرون, أصبح إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا الآن مجموعة شاملة من المعايير والأدلة التي تدعم الأجهزة الرقابية العليا في جميع أنحاء العالم في ممارستهم للتدقيق يوماً بيوم.

أكد مؤتمر الانكوساي العشرون ان المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا تمثل جوهر تدقيق القطاع العام ودعت أعضاء الانتوساي إلى تطبيق المعايير طبقاً لأنظمتها الداخلية المحلية. في نفس الوقت, أعطى مؤتمر الانكوساي العشرون النظام الداخلي إلى لجنة المعايير المهنية لغرض تنقيح مبادئ التدقيق الأساسية (ISSAIs 100-999) لغرض توفير أساس مبدئي مطور لتدقيق القطاع العام وجعل إطار عمل المعايير الدولية أكثر ثباتاً واستقراراً.

لا يعكس النص التالي لمبادئ التدقيق الأساسية التطورات الأخيرة الحاصلة في إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا. عندما وضع إطار العمل هذا فان النص " القديم" لمعايير التدقيق الخاصة بالانتوساي المطورة في 1992 قد استخدم للمعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا (ISSAIs 100-999). وكانت هناك توقعات ان يكون التنقيح امراً ضرورياً في ضوء المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا الجديدة والمتداخلة جزئياً. وعليه, فان الهدف من وراء مشروع التنسيق هو تحديث المعايير الدولية 100-999 لوضع ارتباط أفضل بين المعيار الدولي 1 إعلان ليما والمعايير الدولية 1000-5999 وهو المستوى الرابع من إرشادات التدقيق. ستعمل مبادئ التدقيق الأساسية المنقحة على وصف الدور العام ومهام الأجهزة الرقابية وستعمل ايضاً على تلخيص أكثر التوصيات العامة أهمية المتضمنة في أكثر من 1,000 صفحة لتطبيق الإرشادات الخاصة بالتدقيق المالي وتدقيق الأداء وتدقيق الالتزام في المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا 1000-5999.

ملاحظة المحرر

في هذا الصدد, ستقوم لجنة المعايير المهنية (PSC) بإبقاؤكم على اطلاع بكل ما هو جديد وبآخر أخبار مشروع تنسيق المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا (ISSAI). انطلق المشروع وتمت الموافقة عليه في مؤتمر الانكوساي العشرون في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني, 2010, وكان الهدف منه خلق تماسك واتساق في إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا وبشكل أساسي عن طريق تنقيح المعايير الدولية 100-999 ومبادئ التدقيق الأساسية, وسيتم تقديم مجموعة جديدة من هذه المعايير (ISSAIs) إلى مؤتمر الانكوساي العشرون الذي سينعقد في سنة 2013.

المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا 100 و 200 و 300 و 400

شكلت مجموعة المشروع لتنقيح مبادئ التدقيق الأساسية والدول الأعضاء في المجموعة هي النمسا والبرازيل والصين والدنمارك (رئيسة المجموعة) ومحكمة المدققين الأوربية والهند والمكسيك والنرويج وسلوفاكيا وجنوب إفريقيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. ناقش الأعضاء في اجتماع المجموعة الأول في كوبنهاغن في آذار 2011 الاتجاه الكلي والمسائل العامة المتعلقة بالمشروع واستهلت عملية التنقيح مبادئ التدقيق الأساسية. تعمل المجموعة الآن على كتابة مسودة المجموعة المنقحة من مبادئ التدقيق الأساسية التي ستعبر عن المبادئ العامة لتدقيق القطاع العام التي يمكنها ان تدعم الأجهزة الرقابية العليا في أوساطها المحلية المختلفة بعد فترة, ستضمن مجموعة المشروع الاتساق بين مبادئ التدقيق الأساسية والمعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا ISSAIs 1000-5999. تترجم المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا ISSAIs 1000-5999 مبادئ التدقيق إلى إرشادات أكثر تحديداً وتفصيلاً وكذلك إرشادات تشغيلية يمكن استخدامها في مهام التدقيق يوماً بيوم. سيحدد تنقيح المعيار الدولي 100 المبادئ والمفاهيم العامة الأساسية لتدقيق القطاع العام, وستشرح التنقيحات التي أجريت على المعايير 200 و300 و400 المبادئ والمفاهيم المحددة التي تحدد تدقيق الأداء والتدقيق المالي وتدقيق الالتزام.

نظــرة مستقبليـــة

ستواصل مجموعة المشروع في الأشهر والسنوات القادمة العمل على المعايير الدولية 100-400. وحال إنهاؤها سيتم مشاركتها مع مجتمع الانتوساي في آلية الإفصاح المبينة في آلية الانتوساي القانونية, وبالتالي ستأخذ مجموعة المشروع بالاعتبا ر كيفية صف المعايير 10-99 (الحاجات لتشغيل أو توظيف الأجهزة الرقابية العليا) والمعايير 100-5999 لتنقيح مبادئ التدقيق الأساسية حيثما تتطلب.

وحيث ان مشروع التنسيق سيؤثر على مجتمع الانتوساي بالكامل سنعمل على الإبلاغ المنتظم عن النجاح المتحقق، للمزيد من المعلومات عن مشروع التنسيق والوثائق على موقعه الالكتروني نرجو منكم زيارة الصفحة الالكترونية التالية:
www.psc-intosai.org/composite-280.btm
ويمكنكم ايضاً زيارة موقع المعايير الدولية للأجهزة الرقابي ة العليا ISSAIs التالي:
www.issai.com

الانتوساي
والتعاون مع الدول المانحة
معلومات محدثة

تعزيز جانب تطوير القدرات للأجهزة الرقابية العليا

بقلم: سكرتارية الانتوساي والتعاون مع الدول المانحة

في سنة 2010 أجرت كل من الدول المانحة والامانة العامة للانتوساي التقييم العالمي الأول للأجهزة الرقابية العليا واحتوى التقرير نظرة شاملة على مدى خطط العمل التطويرية والإستراتيجية المملوكة للدولة الموضوع ة وجرداً لمشاريع بناء القدرات وفجوات تمويل بناء القدرات في مجتمع الأجهزة الرقابية العليا. أثار التقرير اهتماماً كبيراً لدى كل من الانتوساي ومجتمع الدول المانحة, وكان هناك مجال أساسي مهم وهو القيمة المتحققة لدعم نظير لنظير آخر في منظمة الانتوساي وإمكانية زيادة مستوى مثل هذا الدعم. ستركز هذه المقالة على دعم نظير لنظير آخر مع تركيز خاص على الحاجة لزيادة الدعم المقدم للأجهزة الرقابية العليا في تطبيق إطار عمل المعايير الدولية للمؤسسات الرقابية العليا (ISSAIs).

حجم دعم نظير لنظير اخر في منظمة الانتوساي والقيمة المتحققة منه

تملك منظمة الانتوساي تاريخاً عريقاً في التعاون والدعم المتبادل. حدد التقييم الذي اجري في سنة 2010 حجماً كبيراً لدعم نظير لنظير آخر الذي يتم تقديمه في الانتوساي عن طريق مثل هذه الوسائل مثل دعم جهاز رقابي لجهاز رقابي آخر وبرامج تطوير القدرات التي تنفذها منظمات الانتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي (IDI).

طلب من متلقي دعم تطوير القدرات في الجرد ما إذا كان الدعم الذي يوفره الجهاز الرقابي أفضل من منظمات الانتوساي أو من مبادرة تنمية الانتوساي أو ما إذا كان بإمكان الكيانين توفيرها بشكل جيد بالتساوي. تبين النتائج ان معظم الأجهزة الرقابية تعتقد ان نظراؤها في منظمة الانتوساي أفضل من يقدم الدعم وهذا يشكل آلية مهمة وقيمَة لتقوية الأجهزة الرقابية العليا. و ذكر حوالي 75% من الأجهزة الرقابية العليا ان نظراؤها هم من يوفر الدعم لتقوية التدقيق المالي وتدقيق تكنولوجيا المعلومات وتدقيق الأداء وضوابط تدقيق متخصصة, ولكن تنخفض نسبة الدعم المقدم هذه لتقوية قدرة العلاقات التنظيمية والخارجية, وحدد أغلبية متلقي الدعم كذلك الأجهزة الرقابية العليا ومنظمات الانتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي على أنهم أفضل مقدمي الخدمات ضمن هذه الفئة.

وجد التقييم إن أقل من 50 جهاز رقابة عالي يجدون أنفسهم قادرين حالياً على تأمين الدعم لتطوير القدرات، كما وجد عدد قليل نسبياً من نماذج الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية التي تساعد بعضها البعض.

تشير البيانات التي تتعلق بعوائق تأمين الدعم إلى أن شحة الموارد والمهارات تمثل العوائق الرئيسية وإن عدد قليل من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تواجه عوائق قانونية تمنعها من تقديم الدعم إلى الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأخرى.

أظهرت نتائج التقييم أهمية ما يلي: توجد حاجة ملحة لزيادة مستويات الدعم لدى الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية، ويعد الدعم من النظراء في مجموعة الانتوساي أمر

قيّم ومهم جداً في هذا الصدد، وبالنتيجة لذلك فأن التحدي الاساسي خلال السنوات القادمة سيكون عن طريق أستنفار جهود المزيد من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأقحامهم في تقديم دعم بناء القدرات الى نظرائهم الآخرين.

تطبيق هيكل عمل المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تبنى مؤتمر الانكوساي العشرون في تشرين ثاني 2010 مجموعة واسعة النطاق من المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والتي شملت المجالات المالية الاساسية وتدقيق الأداء والالتزام. وتمثل تلك المعايير علامة بارزة في تعزيز المهنة العالمية للتدقيق العام كما ستكون وسيلة جوهرية في ضمان توحيد أكبر في مجال إدارة تدقيق القطاع العام، وهذا من شأنه أن يساهم بتحسين جودة التدقيق ومقارنة الممارسات الحالية إزاء الممارسات الافضل المعترف بها دولياً وضمان الارتقاء بمصداقية تقارير جهاز الرقابة العالي وتنفيذ التدقيق وفقاً للمعايير الدولية، وبذلك تمثل المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التطور الاهم في البيئة التشيغيلية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العالمية.

ستواجه أغلب الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحديات عند تطبيق هيكل عمل المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، ويمكن النظر إلى تلك المعايير على إنها فنية ومعقدة وقد تمثل تحديات، على سبيل المثال، في تغيير منهجيات التدقيق وضمان أتساق المعايير والادلة الوطنية مع المعايير الدولية وبناء قدرات الموظفين لضمان تطبيق ناجع.

إن بعض الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لديها الوسائل اللازمة لتذليل التحديات غير إن العديد من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية – حيث تقع الاغلبية العظمى من أعضاء الانتوساي – يجدون أنفسهم مقيدين بمحدودية الموارد والمهارات، وعلى الرغم من إن التطبيق الناجح للمعايير الدولية سيعود بفائدة كبيرة على الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلا أن لسان الحال يبين إن العديد من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تواجه صعوبات حالياً في العمل بتطبيق المعايير الدولية بمفردهم.

إن من الضروري الإعتراف بالمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كهيكل عمل مقبول بهِ دولياً لتدقيق القطاع العام، بيد أن هذا لا يتطلب أن تكون المعايير ذات جودة عالية ويشار اليها دوماً وتجدد بأنتظام فحسب بل ينبغي أن تطبق عالمياً.

وهكذا ومع تبني المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اصبح لدى أعضاء الانتوساي مسؤولية مشتركة في تطبيق تلك المعايير بهدف تعزيز تدقيق القطاع العام ومساعدة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عند الحاجة الى الدعم وتماشياً مع التقاليد الافضل وشعار الانتوساي – "الخبرة المتبادلة تعم بالمنفعة على الجميع".

أماكنية زيادة جانب التجهيز بالنسبة لبناء قدرات جهاز الرقابة العالي

من منطلق الإقرار بالحاجة الى تعزيز إضافي لجانب التجهيز بالنسبة لبناء قدرات جهاز الرقابة العالي وخصوصا في ضوء التبني الاخير للمعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – فيتعين على مجتمع المانحين وألانتوساي العمل يداً بيد في هذا المسعى، وقد يستلزم ذلك ما يلي:

- زيادة التمويل المتاح للتعاون ما بين النظراء. وقد يكون ذلك عن طريق أستعداد المانحين لتغطية تكاليف التعاون للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الراغبة بتقديم دعم لتطوير القدرات، ومن اجل ذلك يتعين على المانحين البحث في مجتمع الانتوساي لغرض تحديد الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تحتاج الى تأمين دعم بناء القدرات، وقد عبرت عدد من الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عن رغبتها في أن تكون من مقدمي الدعم المستقبليين أو تزيد من مقدار الدعم المقدم، وتعتبر تلك الفرص مهمة وينبغي الاستفادة منها.

علاوة على ذلك فمن الممكن زيادة دعم التعاون بين الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية التي تعمل ضمن ظروف وتحديات متشابهة ولغة مشتركة.

- تأمين المساعدة الى للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير مهاراتهم لغرض تقديم دعم بناء القدرات وتحديد شركاء التعاون المستقبليين. حيث أشارت بعض الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الى إن عائق المهارات يقف بطريق تقديمها لدعم بناء القدرات وقد تشمل تلك المعوقات الافتقار الى الخبرات ونقص الكادر المؤهل في مجالات قد تشمل التسهيلات أو اللغة، والحل الأمثل لذلك هو السعي في وضع الأدلة وتقديم التدريب والاستشارات العملية الى مقدمي الدعم لبناء القدرات.

وعلى الرغم من إن تلك المقاييس قد تعزز تعاوناً اضافياً بين أجهزة الرقابة العليا، إلا أن زيادة عدد الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تقدم الدعم الى نظرائها يعد هو العامل الاساسي في بناء القدرات. ومع وضع المعايير الدولية فأن الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحتاج الى أن ترتقي الى مستوى المسؤولية من خلال النهوض بدورها في دعم الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية – تعزيز قدراتها ومساعدتها في أن تصبح مرافق قوية وفاعلة بحيث تعزز الشفافية والحكومة المثالية وتقلل من مستوى الفقر. وقد ألقت الامانة العامة للمانحين في الانتوساي نظرة عامة على الإحتياجات المطلوبة من مختلف الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وعلى برامج التعاون المستمرة وهي على أتم الاستعداد لتحديد وتسهيل الاتصال بين شركاء التعاون المرتقبين.
ولمعلومات إضافية، أتصل بامانة المانحين في الانتوساي على: idi@idi.no.

من داخل الانتوساي

INSIDE INTOSAI

مجموعة العملحول المؤشرات الوطنية الرئيسية تلتقي في فنلندا

عقدت مجموعة عمل الانتوساي حول المؤشرات الوطنية الرئيسية أجتماعها الرابع في هلسنكي – فنلندا في ابريل 2011، وعرض المشتركون خلال الاجتماع نشاطات مجموعة العمل خلال الثلاث سنوات المنصرمة، وقد تضمنت تلك النشاطات تطبيق خمسة مشاريع فرعية ووضع تقرير رسمي حول تطوير وأستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية ضمن النشاط العالي لجهاز الرقابة. وفي نوفمبر 2010 أقر مؤتمر الانكوساي العشرون أنجازات مجموعة العمل وتم تمديد مدة صلاحيتها لثلاث سنوات أخرى كما ثمن مجلس ادارة الانتوساي إسهام مجموعة العمل في وضع مسرد الانتوساي للمصطلحات التدقيقية.

تضمنت المشاريع الفرعية الاخرى لمجموعة العمل عرض الخبرات الدولية في تطوير وأستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية والمبادئ الموضوعة للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي يتعين عليهم تطبقها في المؤشرات الوطنية الرئيسية وتوصيات تطوير واستخدام تلك المؤشرات في الاقتصاديات المبتكرة وفي رابطة بلدان الكومونويلث للدول المستقلة. وقد عبر ممثلو مجاميع عمل الانتوساي الآخرين عن حماسهم الشديد بنتائج تلك المشاريع الفرعية وذلك في الاجتماع الثاني للجنة الادارية للانتوساي الخاصة بتبادل المعلومات والمنعقدة في 2010.

أما عن أبرز النتائج التي جاءت بها مجموعة العمل حول الم وشرات الوطنية الرئيسية خلال الثلاث سنوات المنصرمة فقد كانت إعداد التقرير الرسمي، حيث أن هذا التقرير لم يقدم معلومات كي يساعد على فهم القضايا الصعبة التي تتعلق بوضع وأستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية فحسب بل أنه قدم توصيات تفصيلية عنها، كما أعدت مجموعة العمل مواد تحليلية لاعضاء الانتوساي كي يضعوها على طاولة النقاش كدليل تطوير وأستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في نشاط جهاز الرقابة العالي.

علاوة على ما تقدم، فأن الامانة العامة لمجموعة العمل تستخدم مصادر معلومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوضع قاعدة بيانات الكترونية حول المؤشرات الوطنية الرئيسية التي ستتاح لجميع أعضاء الانتوساي وستكون تلك وسيلة للوصول الى مصادر بيانات متعددة (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي وال تنمية) لغرض تحليل العمليات الاقتصادية عبر المدد الزمنية والبلدان والاقاليم والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد أنضم كل من جهاز الرقابة الا رميني والجنوب أفريقي كعضوين في مجموعة العمل في إجتماع هلسينكي مبرهنين بذلك على الاهتمام المتزايد بقضايا المؤشرات الوطنية الرئيسية في مجتمع الانتوساي.

جميع ما يتعلق بمواضيع ومواد مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية متاح مباشرة على الموقع الالكتروني www.ach.gov.ru/en/intosaikni.

وللمزيد من المعلومات أتصل بمجموعة العمل:

فاكس: 60 31 251 499 7+

بريد الكتروني:inorg@ach.gov.u, intrel@ach.gov.ru

المنظمة الاوربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعقد ندوة حول سبل تعزيز أتصال جهاز الرقابة العالي بوسائل الأعلام

يعتبر الاتصال بوسائل الاعلام أمراً مهماً وحيوياً بالنسبة للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حيث إن مهمة الأولى إيصال المعلومات للعامة حول الظروف المحيطة بالحكومة، وتزداد أهميتها في ضوء الوسائل والبرامج الجديدة المتاحة في محيط الاتصال المتغير هذه الايام.

ولمناقشة هذا الموضوع في مجتمع اليوروساي عُقدت ندوة في العاشر والحادي عشر من آيار 2011 بعنوان "تواصل الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع الرأي العام عن طريق وسائل الاتصال" في وارسو - بولندا وقد حضرَ الندوة أكثر من خمسين مشترك من عشرين جهاز رقابة عالي أوربي ومن محكمة المدققين الاوربية، حيث نظم هذه الندوة وأستضافها جهاز الرقابة العالي البولندي ، رئيس اليوروساي في حينها، وقد وّجهت تلك الندوة الى كادر جهاز الرقابة العالي المسؤول عن تصميم وتطبيق خطط وسائل الاعلام كما وّجهت للمسؤولين عن العلاقات العامة والصحف ووسائل الاعلام.

وكان من أهم أهداف الندوة هو مناقشة أساليب الاتصال بحسب وجهات نظر كل من أقسام العلاقات العامة في الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووسائل الاعلام والبحث في سُبل تطوير الاتصال بين الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووسائل الاتصال والعامة.

وقد أكد جاك جزرسكي، رئيس جهاز الرقابة البولندي ، في خطاب افتتاح الندوة على أهمية التعاون بين الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووسائل الاتصال حيث ناقش سيادته اسباب أهمية إيصال نتائج التدقيق الى وسائل الاعلام وحاجة المجتمع المدني الى الاطلا ع على المعلومات الكافية إذا كان يريد أن يتخذ قرارات رصينة في بلد ديمقراطي.

أنقسمت الندوة إلى ثلاثة جلسات.

- منظور العلاقات العامة لاجهزة الرقابة العليا: عندما يثير الصحفيون أعصاب موظفي الاعلام.
- منظور وسائل الاعلام: عندما يثير موظفو وسائل الاعلام أعصاب الصحفيين.
- مشاكل الاتصال بوسائل الاعلام الناجمة عن وضع خاص بجهاز رقابي: عندما يثير جهاز رقابي أعصاب موظفي الاعلام.

وقد ناقش ممثلو الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المشاركة خلال الندوة خطط الاتصال الخاصة بمؤسساتهم وعلاقاتها بوسائل الاعلام والمشاكل التي لاحظوها في هذا المجال، كما شارك عدد من المتحدثين- الصحفيين الخارجيين وخبراء في العلاقات العامة وقدموا تجاربهم في التعاون مع أجهزة الرقابة العليا.

أتفق المشاركين في الندوة على تحديد مشاكل الاتصال الشائعة والحلول الممكنة كما ركزوا على كذلك على حماية مصالح الجهات الخاضعة للتدقيق عند إيصال نتائج التدقيق إلى العامة.

جميع ما يتعلق بمواد ومواضيع الندوة تجدوه على الموقع الالكتروني
www.nik.gov.pl/communication-seminar-2011.

برنامج مبادرة تنمية الانتوساي حول ضمان جودة تدقيق الأداء

عُقد في نيسان 2011 إجتماع للفرق المنتسبة الى 11 جهاز رقابة عالي، الذين حضروا ورشة عمل ضمان جودة تدقيق الاداء في 2010، وذلك لمراجعة القضايا الخاصة بضمان جودة تدقيق الاداء وما يتعلق بها، حيث أجرت تلك الفرق مراجعات ضمان جودة تجريبية في مؤسساتهم وفي الاجتماع قدموا التقارير وراجعوا تقارير الفرق الاخرى وناقشوا التحديات والدروس الم ستقاة أثناء مراجعة ضمان الجودة كما اعدوا تقرير جدوى حول الدليل الشامل لمبادرة تنمية الاسوساي الخاصة بضمان جودة تدقيق الاداء وأجروا التعديلات اللازمة عليهِ بما يتلائم مع متطلبات كل جهاز رقابة عالي. وسيترجم الدليل الى اللغة الرسمية لاجهزة الرقابة المعنية بعد إقرارهِ.

يبقيك اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي على‌اطلاع بالتطورات الحاصلة في العمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي. ولتكتشف معلومات اكثر عن مبادرة تنمية الانتوساي وللمواكبة ما بين طبعات المجلة اطلع على موقع مبادرة تنمية الانتوساي الالكتروني : www.idi.no

برنامج التطوير الإداري لمبادر تنمية الانتوساي/ المنظمة الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

باشرت مبادرة تنمية الانتوساي والمنظمة الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سنة 2009 ببرنامج التطوير الإداري بغية تعزيز القدرات القيادية والادارية لدى الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المشاركة، وكان الاهتمام موجه نحو الرؤساء وكبار المدراء في الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في سنة 2010، أما في 2011 فقد ركز البرنامج على متطلبات التطوير الاداري للمدراء التشغيليين.

وعقدت ورشتي عمل في آيار وحزيران 2011 لثمانين مدير تشغيلي في الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حيث تم تدريبهم على أولويات الادارة: دور المدراء التشغيليين ومسؤولياتهم ومعرفتهم ومهاراتهم وميزاتهم.

تدقيق الاداء التعاوني لمبادرة تنمية الانتوساي/ مجموعة دول المحيط الهادي للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول سبل الوصول إلى مياه شرب آمنة

باشرت مبادرة تنمية الانتوساي ومجموعة دول المحيط الهادي ببرنامج تدقيق الاداء التعاوني الثاني في المحيط البيئي – سبل الوصول إلى مياه شرب آمنة، وقد شاركت فرق تدقيق منتمية الى تسع أجهزة رقابة عليا ضمن المنطقة المشاركة في البرنامج وأعدت تلك الفرق خطط تدقيق ونفذت أعمال تدقيق ميدانية وتحليل بيانات، وبعد تسليمهم نتائج المسودات الى مبادرة تنمية الانتوساي والى الخبراء المعنيين التقت الفرق مجدداً في شهر نيسان 2011 للتوجيه والمعطيات حول تقارير تدقيق المسودة والتي ستقدم إلى الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي ينتمون إليها للموافقة عليها.

البرنامج الشامل للاقاليم حول تدقيق إدارة الدين العام

وصل برنامج الشامل للاقاليم حول تدقيق إدارة الدين العام، الذي أنطلق في أواخر 2008، إلى مرحلتهِ الأخيرة، حيث كان هدف البرنامج الإرتقاء بكادر مهني وقدرة تنظيمية في توجيه أعمال تدقيق إدارة الدين العام، وقد كان عدد الفرق 29 فريق مكونين من المنظمة الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمنظمة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (العربوساي) والمنظمة الآسيوية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أسوساي) والمجلس الاقليمي لمجموعة مؤسسات الرقابة العليا لدول افريقيا الناطقة بالفرنسية والمنظمة الاوربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اليوروساي) ومجموعة دول المحيط الهادي لاجهزة الرقابة العليا، حيث أنهت تلك الفرق دورة تعليمية الكترونية لمدة ثمانية أسابيع ووضعوا خطة تدقيق عن طريق التعاون المباشر عبر الانترنيت ونفذوا اعمال تدقيق تجريبي حول مختلف المواضيع الخاصة بالدين العام. وبحلول شباط 2011 أنهت الفرق بنجاح أعمال التدقيق التجريبي وفي آذار ونيسان 2011 حضر كل فريق أجتماع مراجعة تدقيق واحد من مجموعة ثلاثة اجتماعات حيث التقت المجموعة الناطقة باللغة الفرنسية في المغرب والتقت مجموعتين ناطقتين باللغة الانكليزية في زامبيا والفلبين. وتلقت الفرق في الاجتماعات ملاحظات تفصيلية من النظراء والخبراء حول تقارير تدقيق مسوداتهم وناقشوا مسودة دليل تدقيق الدين العام ووضعوا خطة جهاز رقابي منفردة لتطبيق نتائج البرنامج على أجهزتهم الرقابية الخاصة ببرامج بناء القدرات.

شارك في الاجتماع فريق خبراء من شركاء تعاون مبادرة تنمية الاسوساي ومجموعة عمل الانتوساي حول الدين العام وبرنامج إدارة الدين ونظام التحليل المالي لمؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية وأمانة الكومونويلث.

وفيما يتعلق بأجتماع المراجعة أدارت مبادرة تنمية الاسوساي دروتين تدريبيتين حول نظام الدين العام لخمسة عشر جهاز رقابة عالي مشترك من المنظمة الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمجلس الاقليمي لمجموعة مؤسسات الرقابة العليا لدول افريقيا الناطقة بالفرنسية. وكان الهدف من هذا التدريب هو بناء مهارات عملية وإدراك أنظمة بلدانهم.

ومن المزمع تنظيم إجتماع إختتام البرنامج بحلول نهاية 2011 لوضع اللمسات الاخيرة على نتائج جميع البرامج وتحديد الدروس المستقاة ومناقشة طرق تحقيقها.

الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي

لمناقشة أي من القضايا الورادة في هذه الطبعة، أتصل بمبادرة تنمية الانتوساي:

البريد الالكتروني: idi@idi.no

الموقع الالكتروني: www.idi.no

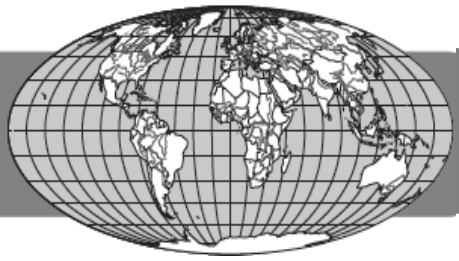

مفكرة الانتوساي لسنة 2011

يوليو

15- 13 ندوة مشتركة للامم المتحدة والانتوساي، فيينا، النمسا

18 اجتماع اللجنة المالية والادارية ، واشنطن،اميركا

20-19 اجتماع اللجنة الادارية للتعاون بين الانتوساي والجهات المانحة، واشنطن-اميركا

اغسطس

5 1 مؤتمر الباساي السادس عشر في تونغا

5-4 اجتماع مجموعة العمل حول القيم والمنافع من اجهزة الرقابة العليا، خليج مونتيغو-جامايكا

سبتمبر

9 8 اجتماع اللجان الفرعية الثلاث لتطوير الممارسات الافضل وضمان الجودة عبر عمليات مراجعة النظير الطوعية فيينا-النمسا

14-12 اجتماع مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الاموال، براغ-جمهورية التشيك

23-19 اجتماع مجلس ادارة الاسوساي، اسطنبول-تركيا

23-22 مؤتمر الاسوساي الاوروساي اسطنبول-تركيا

29-27 اجتماع اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام، باتومي-جورجيا

اوكتوبر

5-3 اجتماع اللجنة الادارية للجنة التشارك المعرفي وخدمات المعلومات، موسكو-روسيا

22-17 اجتماع الجمعية

نوفمبر

10-7 اجتماع مجموعة العمل حول التدقيق البيئي، بوينس ايرس-الارجنتين

ديسمبر

العامة لمنظمة اولاسيف، كراكاس-فنزويلا 28-27 الاجتماع 62 لمجلس ادارة الانتوساي، فيينا-النمسا يناير	فبراير	مارس

ملاحظة المحرر **: ان الغرض من نشر هذه المفكرة هو دعم استراتيجية التواصل في الانتوساي ، وكوسيلة لمساعدة اعضاء الانتوساي على تخطيط وتنسيق جداول اعمالهم. وسيشمل هذا الباب الدوري من *المجلة* ما يقام من انشطة في سائر انحاء الانتوساي، فضلا عن الانشطة الاقليمية مثل المؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات مجالس الادارة. و بسبب ضيق المساحة، تعذر ادراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الاخرى التي تقيمها مناطق المنظمة. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسكرتارية العامة لكل مجموعة عمل اقليمية.**

INTOSAI